«يمكننا الفرار من القنابل، ولكن لا يمكننا الفرار من الجوع»

اللاجئون السودانيون في جنوب السودان

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2012
Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2012

رقم الوثيقة: AI Index: AFR 65/001/2012 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: منظمة العفو الدولية،
الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. ولهذه المطبوعة حقوق طبع، ولكن يجوز إعادة إنتاجها بأية وسيلة من دون دفع رسوم، وذلك لغايات دعوية ونضالية وتعليمية، ولكن ليس لإعادة بيعها. ويطلب أصحاب حقوق الطبع تسجيل مثل هذا الاستخدام لديهم لأغراض تقييم التأثير. أما نسخها في أي ظروف أخرى، أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة أو التكييف، فإنه يتطلب إذناً خطياً مسبقاً من الناشر، وقد يُطلب دفع رسوم مقابل ذلك. لطلب الإذن أو لأي استفسار آخر يُرجى الاتصال بـ copyright@amnesty.org

صورة الغلاف: لاجئون وصلوا مؤخراً من جبال النوبة يقفون في طابور في مركز مؤقت لتسجيل اللاجئين خارج مخيم ييدا للاجئين، جنوب السودان، أبريل/نيسان 2012.
© Pete Muller
صورة الغلاف الخلفي: لاجئ من جبال النوبة يتجول فجراً عبر مخيم ييدا للاجئين. ويحاول الناس هناك إنجاز مهماتهم في وقت مبكر من اليوم قبل ارتفاع درجة الحرارة. جنوب السودان، أبريل/نيسان 2012. © Pete Muller

amnesty.org

قائمة المحتويات

مقدمة 5

منهج البحث 6

معلومات أساسية عن الصراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق 7

الأوضاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق 9

القصف العشوائي 9

القبض والاعتقال 11

منع المنظمات الإنسانية من دخول السودان 13

ويستمر النزوح 14

وضع مخيم ييدا للاجئين 16

اللاجئون عرضة للخطر: التقاعس عن ضمان حقوق اللاجئين السودانيين في دولة جنوب السودان 19

نقص كميات الماء والغذاء 19

الحرمان من الحصول على خدمات التعليم 22

التواجد العسكري والتوتر على جانبي الحدود 25

الاحتجاز غير المشروع 26

التجنيد القسري 28

بواعث القلق المتعلقة بسلامة الفتيات والشابات 29

خلاصة وتوصيات 31

الهوامش 35

خريطة السودان وجنوب السودان

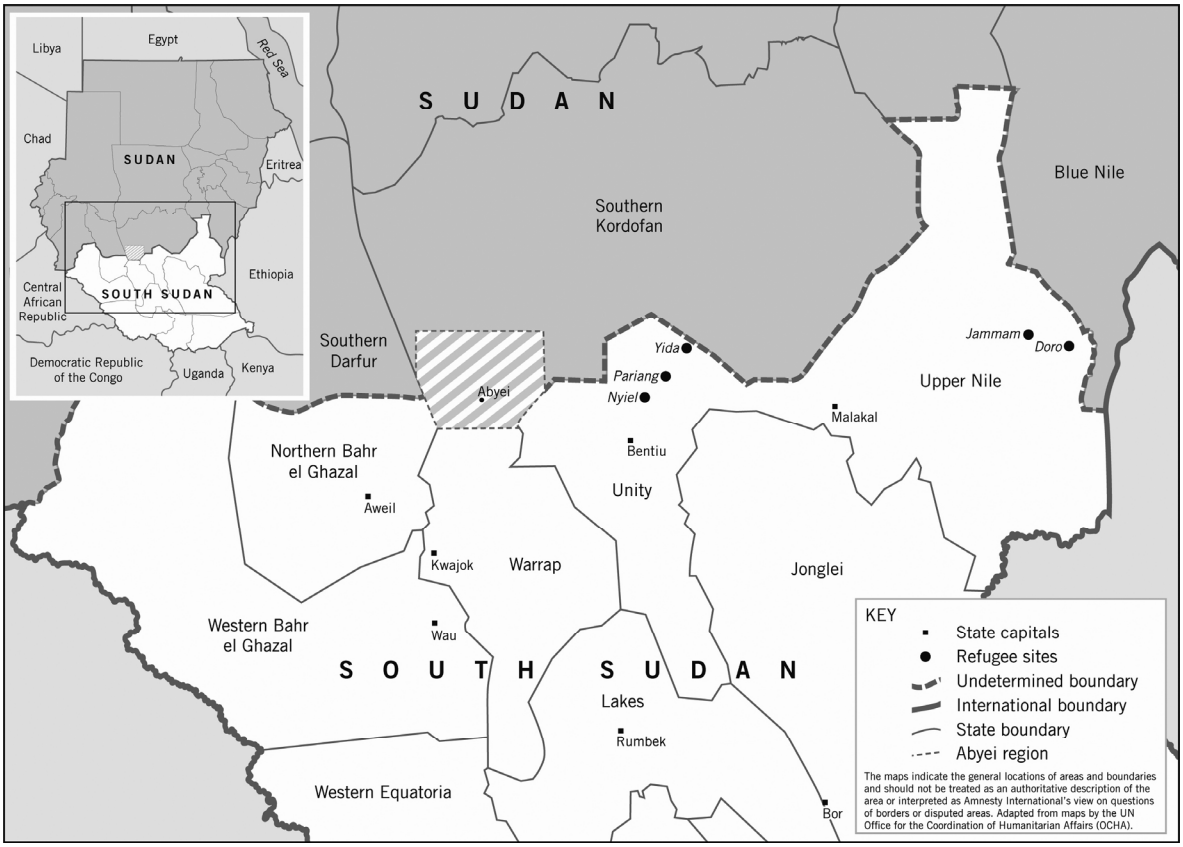

مقدمة

"لقد فتكت بنا قنابلهم، ودمرت مدارسنا؛ لا نجد شيئاً نقتات به؛ لم أكن أرغب في الرحيل؛ أريد أن أكون مع أسرتي، ولكن لم يكن أمامي أي خيار آخر. الأمور صعبة جداً حتى هنا، ولكن لا بد لي من البقاء هنا مؤقتاً".

أبيل عبد الله، لاجئ في الخامسة عشرة من العمر، من جنوب كردفان، يقيم في مخيم بيدا للاجئين، جنوب السودان

لا يزال المدنيون في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق السودانيتين يتحملون القسط الأكبر من ويلات القتال الذي تدور رحاه بين القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان - فرع الشمال.[1] فقد نزح مئات الآلاف من الأشخاص عن ديارهم منذ اندلاع الصراع في هاتين الولايتين في العام الماضي، وظل بعضهم نازحين داخل وطنهم في حين لجأ آخرون إلى البلدان المجاورة؛ فخلال الفترة بين يونيو/حزيران 2011 وإبريل/نيسان 2012، فر أكثر من 114000 مواطن سوداني إلى جنوب السودان، بينما فر 30 ألفاً إلى إثيوبيا؛[2] وذلك في الأغلب والأعم بسبب استمرار القصف الجوي العشوائي من جانب القوات المسلحة السودانية والنقص الشديد في الغذاء الذي زاد من وطأته قيام الحكومة السودانية بمنع المعونات الإنسانية المستقلة عن ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، ولا سيما المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان - فرع الشمال.

وفي عام 2012، تصاعد عدد الفارين من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق بمعدل مثير للقلق قبل حلول موسم الأمطار بين شهري مايو/أيار وأكتوبر/تشرين الأول. ومن المعلوم أن هطول الأمطار تعوق حركة النازحين بشدة – سواء بين البلدين أم داخلهما – باعتبار أن مناطق واسعة من جنوب السودان تكون عرضة للفيضانات، فتغمر المياه الطرق ويتعذر اجتيازها. وخلال تلك الفترة، تواجه الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية تحديات عديدة إذ هي تسعى لإيصال المعونات الإنسانية لأعداد متزايدة من اللاجئين، ومما يضاعف من وطأتها غياب مرافق البنية التحتية الأساسية في المناطق النائية التي يفرون إليها.

ويركز هذا التقرير على أوضاع اللاجئين السودانيين في جنوب السودان، موثقاً انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها بسبب استمرار العنف في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وانتهاكات حقوق الإنسان والتحديات الإنسانية التي تواجههم في مخيمات اللاجئين التي يفرون إليها. وتشمل هذه التحديات النقص الشديد في إمدادات الماء، ونقص المؤن الغذائية، وعدم تيسر سبل التعليم، وعدم توفر الحماية الكافية لهم من مخاطر العنف الجنسي والعنف المرتبط بنوع الجنس، ووجود عناصر مسلحة داخل المخيمات، مما يسهم في تقويض سلامة اللاجئين النسبية في هذه المخيمات.

منهج البحث

يستند هذا التقرير إلى الأبحاث التي قامت بها منظمة العفو الدولية أثناء زياراتها لثمانية مخيمات ومستوطنات للاجئين في ولايتي الوحدة والنيل الأعلى في جنوب السودان في ديسمبر/كانون الأول 2011، والفترة من مارس/آذار إلى إبريل/نيسان 2012؛ وزياراتها للمناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان – فرع الشمال في ولاية جنوب كردفان في أغسطس/آب 2011. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من القيام بأبحاثها في في ولاية النيل الأزرق، ولا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في جنوب كردفان لأن حكومة السودان حالت بين المنظمات الدولية وبين الوصول إلى هذه المناطق منذ بدء الصراع. يُذكر أن منظمة العفو الدولية منعت من دخول البلاد منذ عام 2006.

وقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع العشرات من اللاجئين والنازحين داخل وطنهم، كما عقدت اجتماعات في جنوب السودان مع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ومسؤولي حكومة جنوب السودان، ومراقبي حقوق الإنسان الوطنيين، وأعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال.

وفي إبريل/نيسان 2012، أجرت منظمة العفو الدولية أبحاثها في ولاية الوحدة في الوقت الذي تصاعد فيه التوتر بين السودان وجنوب السودان على نحو لم يسبق له مثيل منذ إبرام اتفاق السلام الشامل عام 2005؛ ففي أواخر مارس/آذار اندلع قتال كثيف بين القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأنصار كل منهما في بلدة هجليج المنتجة للنفط والمتنازع عليها، وظل القتال دائراً طيلة شهر إبريل/نيسان، مما أدى إلى تفاقم حالة غياب الأمن والاستقرار على الحدود بين السودان وجنوب السودان؛ وردت القوات المسلحة السودانية على القتال البري بعمليات القصف الجوي في مدينة بنتيو، عاصمة ولاية الوحدة، وما حولها. وإزاء تدهور الوضع الأمني وتفاقم حالة عدم الاستقرار، لم تجد الأمم المتحدة والكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية بداً من سحب جميع موظفيها غير الضروريين من مناطق المواجهات المحتملة في جنوب السودان، مما كان له أبلغ الأثر على الجهود المبذولة لإيصال المعونات الغذائية وغيرها من السلع الضرورية للاجئين من السودان وغيرهم من الفئات المعرضة للأخطار، مثل مواطني جنوب السودان العائدين لجنوب السودان بعد سنوات من الإقامة في السودان، قبل موسم هطول الأمطار.

معلومات أساسية عن الصراع في جنوب كردفان والنيل الأزرق

اندلع الصراع في ولاية جنوب كردفان بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في 5 يونيو/حزيران 2011 في عاصمة الولاية كادوغلي، وفي بلدة أم درين، ولم يلبث أن امتد إلى أنحاء أخرى من المنطقة؛ وفي الأول من سبتمبر/أيلول 2011، انتشر القتال إلى دمازين، عاصمة ولاية النيل الأزرق، وفي الثاني من سبتمبر/أيلول، أعلن الرئيس السوداني عمر البشير حالة الطوارئ في ولاية النيل الأزرق؛ وصدر قرار بعزل حاكم الولاية مالك أغار، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال، وعُيِّن محله القائد العسكري الجنرال يحيى محمد خير، ثم صدر قرار بحظر الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال باعتبارها حزباً سياسياً.

وفي 29 إبريل/نيسان 2012، أعلنت حالة الطوارئ في عدد من مناطق الولايات المتاخمة للحدود مع جنوب السودان، من بينها سبع مناطق في جنوب كردفان، ومنطقتان في النيل الأبيض، ومنطقتان في سنار. وفي 7 مايو/أيار، أعلنت حالة الطوارئ في ثلاث مناطق أخرى بجنوب كردفان. [3] وتمنح حالة الطوارئ الرئيس سلطات موسعة لتعطيل وثيقة الحقوق، باستثناء عدد محدود من الحقوق من بينها الحق في الحياة، والتحرر من التعذيب، والحق في محاكمة عادلة؛ كما تمنحه سلطة حل أو تعطيل أي من أجهزة أو سلطات الدولة، وفرض الأسلوب أو النهج الذي تدار به شؤون الدولة؛ واتخاذ أي إجراءات يراها ضرورية بحيث تكون لها قوة القانون. [4]

وقد اندلع القتال في سياق التوتر المتصاعد بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن طائفة من القضايا غير المحسومة المنبثقة من اتفاق السلام الشامل لعام 2005، فيما يتعلق بثلاث مناطق انتقالية في السودان، وهي: جنوب كردفان والنيل الأزرق وأبيي [5] وتشمل هذه القضايا ضرورة إجراء مشاورات شعبية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، من المفترض أن تفضي إلى مفاوضات بين الولايتين وحكومة السودان بشأن وضعهما فيما بعد إبرام اتفاق السلام الشامل، ووضع أفراد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في السودان.

وقد تحالف سكان ولايتي جنود كردفان والنيل الأزرق مع الجيش الشعبي لتحرير السودان إبان الصراع المسلح الداخلي في السودان؛ ووفقاً لما ينص عليه اتفاق السلام الشامل لعام 2005، أدلى سكان جنوب السودان بأصواتهم في استفتاء شعبي لتقرير ما إذا كان جنوب السودان سوف يظل جزءاً من السودان أم يصبح دولة مستقلة؛ وفي يوليو/تموز 2011، بعد أن صوتت الأغلبية الساحقة من سكان الجنوب لصالح الانفصال، نال جنوب السودان استقلاله، وأصبحت الحركة الشعبية لتحرير السودان هي الحزب الحاكم في الدولة الجديدة.

أما المشاورات الشعبية الموعود بها في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق فقد تأجلت المرة تلو الأخرى؛ ففي جنوب كردفان لم تبدأ هذه العملية قط، بينما بدأت في يونيو/حزيران 2010 في النيل الأزرق، ولكنها لم تكتمل قط. وفي ولاية جنوب كردفان، رفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال نتائج الانتخابات التشريعية والتنفيذية التي أجريت في الولاية في مايو/أيار 2011 – توطئة للمشاورات الشعبية – بعد فوز مرشح حزب المؤتمر الوطني أحمد محمد هارون بانتخابات حاكم الولاية؛ ومن المعلوم أن المحكمة الجنائية الدولية أصدرت أمراً بالقبض على هارون، بعد أن وجهت إليه 22 تهمة بارتكاب جرائم حرب، و20 تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية،

بما في ذلك شن هجمات على السكان المدنيين، وجرائم القتل العمد، والاضطهاد، والاغتصاب المرتكبة في إقليم دارفور.[6]

وفضلاً عما تقدم، فلم يتناول اتفاق السلام الشامل بصورة وافية مآل الفرقتين التاسعة والعاشرة السابقتين في الجيش الشعبي لتحرير السودان في المستقبل؛ وتتألف الفرقة التاسعة من جنود من جنوب كردفان، والعاشرة من جنود من النيل الأزرق. وينص اتفاق السلام الشامل على تسريح هاتين الوحدتين أو نقلهما إلى جنوب السودان؛ ولكن نظراً لعدم اكتمال المشاورات الشعبية، فقد طلب الجيش الشعبي لتحرير السودان – فرع الشمال التفاوض على ترتيب أمني جديد، مما يسمح بإعادة دمج أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان – فرع الشمال بصورة تدريجية في القوات المسلحة السودانية.[7]

ولا تزال ثمة قضايا أخرى عالقة بعد إبرام اتفاق السلام الشامل، واستقلال جنوب السودان عام 2011، مما أفضى إلى التوتر والصراع بين السودان وجنوب السودان؛ ومن بينها النزاعات حول ترسيم الحدود بين الدولتين، وتقاسم عائدات النفط، ووضع إقليم أبيي.

الأوضاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق

القصف العشوائي

من بين السمات الرئيسية للصراع الدائر في جنوب كردفان والنيل الأزرق لجوء القوات المسلحة السودانية لحملة من القصف العشوائي، الأمر الذي أجبر مئات الآلاف من الأهالي على الفرار، إما بسبب القصف ذاته مباشرة أو خوفاً منه. وفضلاً عن القتلى والجرحى الذين سقطوا بسبب القصف العشوائي – الذي يحرمه القانون الإنساني الدولي – فقد عجز الأهالي عن زراعة أو حصاد ما يكفي من المحاصيل، مما أسفر عن نقص شديد في السلع الغذائية في كلتا الولايتين.

وقد قامت منظمة العفو الدولية بتحليل 13 غارة جوية وقعت على مناطق مدنية في جنوب كردفان، خلال الفترة بين يونيو/حزيران وأغسطس/آب 2011، مما أسفر عن سقوط عشرات من المدنيين بين قتيل وجريح، من بينهم أطفال، وتدمير ممتلكات مدنية.[8] ومنذ أغسطس/آب 2011، وثقت منظمة العفو الدولية الغارات الجوية التي وقعت في جنوب كردفان، وآثارها على المدنيين، وأشارت إلى تصاعد كثافة مثل هذه الغارات من نهاية إبريل/نيسان إلى مايو/أيار 2012.

وفي 11 مايو/أيار 2012، أفادت المنظمات الوطنية لرصد حقوق الإنسان في جنوب كردفان أن طائرة أنتونوف قصفت منطقة كاودا؛ وكان المزارع مصطفى حمدان كوندا، البالغ من العمر 35 عاماً، في طريق عودته إلى منزله في حوالي الساعة 9:40 صباحاً، عندما "سقطت قنبلة على رأسه"، مما أدى إلى مصرعه في الحال؛ وورد أن عائلته جمعت أشلاءه العالقة على فروع الأشجار القريبة، ودفنت رفاته في نفس ذلك اليوم؛ وفي 29 إبريل/نيسان، أفادت المنظمات الوطنية لرصد حقوق الإنسان أن قنبلتين قد سقطتا على قرية كاودا فوك، مما أدى إلى تدمير مكتب لإحدى المنظمات الوطنية غير الحكومية، ومنزل المهندس يوسف إسماعيل وابني عمه عاشور إسماعيل وبدر الدين؛ وأصيب أربعة رجال بجروح من جراء القصف، من بينهم ابنا عم عاشور إسماعيل.

وقبل هذه الواقعة، في 11 إبريل/نيسان، أفاد المراقبون في جنوب كردفان بسقوط 10 قنابل، من بينها اثنتان في منطقة كاودا تيهيت الواقعة بين الكنيسة الإرسالية ومركز كاودا لتدريب المعلمين؛ وأدت شظايا القنابل إلى إصابة كاولو السماني، البالغ من العمر 11 عاماً، بجرح في الجانب الأيسر من رأسه اقتلع جزءاً من جمجمته؛ وكان يرعى الماشية بجوار أحد الوديان عندما سقطت القنابل. ونجا من الموت بعد إصابته، ولكنه ظل في المستشفى، وكان يغيب عن الوعي من حين لآخر وهو يروي ما حدث له.

كما لحقت أضرار بالمدارس والعيادات الصحية والكنائس من جراء القصف الجوي في جنود كردفان؛ وقالت المنظمات الوطنية لرصد حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية أنه في مساء الأول من فبراير/شباط 2012، حلقت طائرة أنتونوف فوق هيبان، وأسقطت ست قنابل في محيط كلية اللاهوت؛ وسقطت إحدى القنابل مباشرة على مجمع لسكن الطلاب مما أدى إلى تدمير مبنيين. ولم يمضِ وقت طويل على هذه الواقعة حتى أسقطت طائرة أنتونوف أربع قنابل على عيادة صحية والمنطقة المحيطة بها في كورتشي في السادس من فبراير/شباط، مما خلف أضراراً بالمبنى، وأدى إلى تدمير الإمدادات الطبية. وفي 17 فبراير/شباط، ورد أن مدرسة ابتدائية في بلدة أم سرديبا

تعرضت للقصف، ولم يكن بالمدرسة أي طلاب آنذاك، ولكن القصف ألحق أضراراً بالمبنى. ويحرِّم القانون الدولي شن هجوم على منطقة أنشئت لإيواء الجرحى والمرضى والمدنيين وحمايتهم من آثار القتال.

الهجمات العشوائية: سلسلة توريد الأسلحة

توريد الأسلحة للقوات المسلحة السودانية بصورة تنم عن عدم تقدير المسؤولية وسوء استخدامها لها في جنوب كردفان

لقد كانت بيلاروس وجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي وأوكرانيا أهم الدول التي زودت السودان بالأسلحة في السنوات الأخيرة، بالرغم من الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ارتكبتها القوات المسلحة السودانية.[9]

وفي يوليو/تموز 2011، تعرفت منظمة العفو الدولية على مقاتلة نفاثة من طراز سوخوي إس يو-25 في صورة فوتوغرافية التقطت أثناء غارة جوية شنها سلاح الجو السوداني في 14 يونيو/حزيران 2011 على مدرج هبوط وإقلاع الطائرات في كاودا المتاخم لمقر البعثة السابقة للأمم المتحدة في السودان؛ وتعرف خبراء الأسلحة والذخيرة الذين كلفتهم منظمة العفو الدولية على شظايا من موقع هذه الغارة تشبه الرأس الحربية من صاروخ سوفيتي 240 مم، إتش إي روكيت، يتم إطلاقه من الطائرات، من طراز إس-24.

كما تم التعرف على نوع الذخائر التي خلفها هجوم آخر في 25 يونيو/حزيران 2011 في كاودا، من العلامات الكرلسية، وتبين أنها صواريخ من طراز إس-5 57 مم؛ ولئن كان من غير الممكن تحديد مصدر هذه الصواريخ بعينها، باعتبار أن ثمة عدة دول تقوم بتصنيعها، فبالإمكان إطلاقها من راجمة صواريخ يو بي-16-57 أو صواريخ يو بي-32 إيه 1 مثبتة على مقاتلات نفاثة مثل الميج-21 أو الإس يو-25 روسية الصنع، أو المروحيات المهاجمة مثل المروحيات من طراز إم أي 24،[10] وكل هذه الأسلحة في ترسانة سلاح الجو السوداني.[11] كما تبين لمنظمة العفو الدولية أن صواريخ جو أرض من طراز إس5 (57 مم) وإس8 قد استخدمت في الغارات الجوية التي شنها سلاح الجو السوداني في جنوب كردفان في يوليو/تموز 2011.

وخلال الفترة بين عامي 2008 و2010، تلقت القوات المسلحة السودانية 15 طائرة روسية الصنع من طراز سوخوي-25 من بيلاروس.[12] كما ظلت القوات المسلحة السودانية تتلقى مروحيات مسلحة جديدة من طراز إم أي-24 خلال السنوات الأخيرة، منها 36 مروحية حصلت عليها من روسيا بين عامي 2007 و2009.[13] ويبدو أن روسيا قد استمرت في توريد قطع غيار المروحيات المسلحة للقوات المسلحة السودانية خلال عام 2011.[14]

كما كانت الصين من بين أكبر مصادر توريد الأسلحة التقليدية للقوات المسلحة السودانية؛[15] وقد تثبتت منظمة العفو الدولية من استخدام صواريخ وايشي للإطلاق المتعدد، وهي صواريخ صينية الصنع من عيار 302 مم، في عمليات القصف البري بمنطقة كاودا في أواخر عام 2011، ومطلع عام 2012، وقد استخدمت بصورة عشوائية في مناطق مدنية.

وفضلاً عن هذه الصواريخ، فقد جمعت منظمة العفو الدولية أدلة على استخدام الأسلحة والذخيرة الصينية الصنع، بما في ذلك راجمات القنابل من طراز كيو إل زد 87، عيار 35 مم، والقنابل التي قامت شركة صينية بتوريدها للسودان بموجب عقد مؤرخ في عام 2008، وفقاً للعلامات المكتوبة على الغلاف؛ وقد استولت عليها قوات الجيش

الشعبي لتحرير السودان – فرع الشمال من القوات المسلحة الصينية في يونيو/حزيران 2011. كما لوحظت دفعات من الذخيرة المصنعة عام 2010، تحمل شفرة التصنيع الصينية رقم "945"، في جنوب كردفان عام 2011.[16]

وقد وقعت أنماط مماثلة من الغارات الجوية في ولاية النيل الأزرق، خلفت نفس القدر من الدمار والخراب على المدنيين؛ وقال معظم اللاجئين من النيل الأزرق الذي أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم إنهم فروا بسبب القصف الجوي اليومي لمناطقهم. وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع مدنيين فروا إلى مخيم دورو للاجئين في جنوب السودان خلال شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2011، وقد أصيبوا بجروح أو لقي بعض أقاربهم حتفهم أثناء الغارات الجوية في قرية بيلاتوما بولاية النيل الأزرق في العاشر من نوفمبر/تشرين الثاني، الذي صادف يوم السوق الأسبوعية الذي يتدفق فيه الأهالي من القرى المحيطة لشراء السلع الغذائية وغيرها من المؤن. وقال بعض الناجين إن تسعة مدنيين قد لقوا حتفهم أثناء الهجوم، من بينهم خمس نساء، ورجلان، وطفلان.

ووصف أيوب دان، الذي قتلت زوجته مارتا في الهجوم، وهي أم لسبعة أطفال تبلغ من العمر 27 عاماً – وصف ما حدث قائلاً: "لقد كنت في السوق مع زوجتي، ولكني كنت في منطقة أخرى من السوق عندما تعرض للقصف؛ ارتمينا على الأرض عندما سمعنا أزيز طائرة الأنتونوف فوقنا؛ أصيب الناس بالهلع؛ وعندما وجدت زوجتي، كانت منبطحة على وجهها، وكانت جثة هامدة؛ اخترقت شظية كبيرة ظهرها إلى صدرها؛ وأسقطت الطائرة عدة قنابل؛ اثنتي عشرة قنبلة، كنت أعدها، ثلاث قنابل كل مرة، وقد حلقت الطائرة فوقنا أربع مرات، ذهاباً وإياباً مرتين".

كما أصيبت ابنتا أيوب دان، مناسيا، البالغة من العمر ستة أعوام، وبارشيبا البالغة من العمر 14 عاماً؛ وكانتا في بيتهما ببلدة يابوس المجاورة عندما سمعتا أزيز طائرة الأنتونوف وهي تحوم في السماء. وأصيبت مناسيا بجروح بالغة في إبطها الأيسر وصدرها، في حين أصيبت بارشيبا بجرح غائر احتزَّ جزءاً من ردفها الأيمن. واستدعت حالة كل منهما علاجاً طبياً واسع النطاق.

ومثل هذه الغارات الجوية العشوائية التي يتم شنها على مناطق آهلة بالمدنيين – والتي تستخدم فيها ذخائر غير موجهة يتم إسقاطها من ارتفاعات شاهقة – مثل هذه الهجمات تجعل من المحال ضمان الالتزام بمبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، فضلاً عن التمييز بين المدنيين والمقاتلين؛ وترقى هذه الهجمات إلى مستوى جرائم الحرب، وقد تبلغ حد الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وأثناء تنفيذ العمليات العسكرية، يتعين على السلطات توخي الحرص والحذر دائماً لتجنيب المدنيين والمنشآت المدنية مثل هذه الهجمات. ولا بد من اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لتجنب أي خسائر في أرواح المدنيين، أو وقوع إصابات في صفوف المدنيين، أو إلحاق أضرار بالمنشآت والممتلكات المدنية، أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن على أقل تقدير.[17]

القبض والاعتقال

وبالإضافة للقصف العشوائي، فقد روى المدنيون الفارون من جنوب كردفان والنيل الأزرق لمنظمة العفو الدولية كيف عمدت القوات المسلحة السودانية إلى اعتقال أشخاص اعتبرتهم من أنصار الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال على نحو تعسفي، وقتلت بعضهم بصورة غير مشروعة.

ومن بين هؤلاء المدنيين الفارين عز الدين كاكي، البالغ من العمر 38 عاماً؛ وقد وصل إلى مخيم ييدا للاجئين في 4 إبريل/نيسان 2012 بعد فراره من قرية المشيشة على أطراف كادوقلي، عاصمة ولاية جنوب كردفان في السادس

من يونيو/حزيران 2011، في أعقاب الهجوم الذي شنته عليها القوات المسلحة السودانية. وروى ما حدث لمنظمة العفو الدولية قائلاً:

"هاجم الجنود المكان [المشيشة] وقتلوا أنصار الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال؛ وقتلوا والدي كاكي عبد الله؛ كان في البيت مع أخي عبد الله كاكي، البالغ من العمر 45 عاماً، وخالي محمد علي البالغ من العمر70 عاماً. خرجوا جميعاً لاستطلاع الأمر، فأطلقت عليهم النيران. بعد ذلك، ركضت إلى الجبال، واختبأت. وبعد أن رحل جنود حزب المؤتمر الوطني في المساء، عدت إلى المنطقة ودفنت الجثث، ثم رجعت إلى الكهوف؛ ولم أعد إلى المشيشة بعد ذلك قط، ولازلت أتنقل من مكان لآخر".

وفي أعقاب هذه الواقعة، اختبأ عز الدين كاكي في كهف بجبال النوبة، على أطراف بلدة التيس؛ وتعرضت منطقة التيس لهجوم من القوات المسلحة السودانية في 20 سبتمبر/أيلول:

"كنت قابعاً على قمة أحد التلال، ولكن مختبئاً في الكهف؛ ووقع هجوم [من القوات المسلحة السودانية] في 20 سبتمبر/أيلول؛ كان هجوماً ضارياً من اتجاهات مختلفة. ووقع نحو 400 مدني في الأسر، واقتيدوا إلى كادوقلي حيث حُشروا في شاحنتين كبيرتين؛ وكانوا جميعاً من المدنيين – من الأطفال والنساء والشيوخ".

وكان من بين الأسرى كلٌ من أ.ب.، البالغ من العمر 18 عاماً، وه.أ. البالغ من العمر 20 عاماً، من قرية تياغوال بالقرب من كركورو في ولاية النيل الأزرق؛ وقد أُسر معهما 10 رجال آخرين، واعتقلهم جنود القوات المسلحة السودانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

ووصف ه.أ. ملابسات وقوعهما في الأسر لمنظمة العفو الدولية قائلاً:

"أخذنا معيزنا إلى النهر لترويتها، وإذا بنا نرى الكثير من الجنود يحيطون بنا؛ أطلقوا النار على صبيين، عوض خليفة وعمر أداو [وكلاهما في منتصف العشرينيات من العمر]، فأردوهما قتيلين. واقتادونا نحن ومعيزنا على متن شاحنة إلى وادابوك، ثم سألونا: "هل أنتم جنود؟"، قلنا لهم "كلا، نحن مدنيون". أخذونا إلى مزرعة، وأمرونا بالعمل فيها كجنود؛ ضربونا بعصى عندما وصلنا إلى وادابوك. وأمضينا هناك ثلاثة أيام نبحث عن وسيلة للهروب. وتمكنا من الفرار في حوالي السابعة من مساء اليوم الثالث، ووصلنا إلى كركورو في العاشرة صباحاً [من اليوم التالي]".

كما اعتقلت السلطات السودانية المئات من أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال، أو من المشتبه في انتمائهم لها، منذ يونيو/حزيران 2011، وبعضهم اعتقلوا في العاصمة السودانية الخرطوم. وخلال الآونة الأخيرة، وتحديداً في مارس/آذار وإبريل/نيسان 2012، قامت السلطات السودانية بموجة من الاعتقالات استهدفت أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال، أو تشتبه في انتمائهم لها. ومن بين المعتقلين جليلة خميس كوكو، وهي معلمة من جنوب كردفان ومن أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال، وقد ألقت السلطات السودانية القبض عليها في منزلها بالخرطوم في 15 مارس/آذار؛ ولا تزال رهن الاعتقال بدون السماح لها بالاتصال بمحامٍ، وورد أنها فصلت من المدرسة التي كانت تعمل بها بسبب تغيبها عن العمل؛ ولم توجه السلطات إليها أي تهمة. وفي 21 إبريل/نيسان، اعتُقلت علوية عثمان إسماعيل كبيدة، وزيرة الشؤون الاجتماعية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال، في منزلها بأم درمان، على أطراف العاصمة السودانية الخرطوم، على أيدي أفراد من جهاز الأمني الوطني يرتدون ثياباً مدنية؛ واقتادوها إلى مكان غير

معروف، ولم تذكر السلطات لذويها سبب القبض عليها. وأكد جهاز الأمن الوطني أنها محتجزة لديه، ولكنه لم يكشف عن مكان احتجازها، ولم يسمح لها بالاتصال بعائلتها أو محاميها، ولم توجه السلطات لها أي اتهام.

وفي 25 يونيو/حزيران 2011، ألقى أفراد جهاز الأمن الوطني القبض على بشرى قمر حسين رحمة في منزله بأم درمان، وهو فني أشعة ومؤسس منظمة حقوق الإنسان والتنمية في جنوب كردفان؛ وكان يعمل في الحركة الشعبية لتحرير السودان عام 2008، ولكنه لم يكن من أعضائها الناشطين منذ ذلك الحين. وأخلي سبيه في 14 يوليو/تموز 2011، ولكن السلطات لم تلبث أن ألقت القبض عليه من جديد؛ وهو الآن محتجز في سجن كوبر بالخرطوم حيث لا يسمح له بالاتصال بمحامٍ ولا بذويه. ويواجه بشرى قمر حسين رحمة تهماً بموجب سبع مواد[18] من القانون الجنائي السوداني لعام 1991، بما في ذلك جريمة "تقويض النظام الدستوري" المنصوص عليها في المادة 50، وهي جريمة يعاقب القانون عليها بالإعدام أو السجن المؤبد.

وفي 2 سبتمبر/أيلول 2011، في أعقاب إغلاق مكاتب الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال، اعتقلت قوات الأمن السودانية زعماء الحزب وأعضاء الحركة في ولاية النيل الأزرق؛ وكان من بينهم الناشط السوداني الشاعر عبد المنعم رحمة الذي شوهد في حجز جهاز الأمن الوطني في دمازين، عاصمة ولاية النيل الأزرق، في الثاني من سبتمبر/أيلول. وفي عام 2010، تم تعيين عبد المنعم رحمة مستشاراً حكومياً للشؤون الثقافية في النيل الأزرق؛ كما أنه المدير الإداري لصحيفة "أجراس الحرية"، التي كان من مؤسسيها، والتي أغلقتها السلطات في يوليو/تموز 2011.

وفي مارس/آذار 2012، أعلن مكتب النائب العام استكمال التحقيقات بشأن 132 معتقلاً، من بينهم عبد المنعم رحمة، واتهمهم بالتجسس وارتكاب جرائم ضد الدولة. ورفضت السلطات تزويد محامي المعتقلين أو ذويهم بأي تفاصيل إضافية، بما في ذلك قائمة كاملة بأسماء المعتقلين، ومعلومات عن التهم المحددة الموجهة إليهم، أو السماح لهم بالاتصال بالمعتقلين. وتشير تقديرات المحامين الذين يرصدون الاعتقالات إلى أن أكثر من 200 من أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال هم في عداد المعتقلين أو المفقودين.

منع المنظمات الإنسانية من دخول السودان

منذ نشوب النزاع في السودان، دأبت السلطات السودانية على منع مراقبي حقوق الإنسان الدوليين، والمنظمات والوكالات الإنسانية من الدخول إلى ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وبخاصة إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال في هاتين الولايتين؛ وعليه، فقد حالت السلطات دون قيام المراقبين والمنظمات الإنسانية بتوفير المساعدات الإنسانية للمدنيين القاطنين في الولايتين. ومن الجدير بالذكر هنا أنه يُحظر استخدام سلاح تجويع المدنيين كأحد أدوات الحرب، وأنه يتعين على الدول احترام موظفي الإغاثة وتوفير الحماية لهم.

في التاسع من فبراير/ شباط من عام 2012، تقدم الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة بمقترح ثلاثي بين يدي الحكومة السودانية، وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال، تُهيب فيه بالطرفين بضرورة السماح بدخول المنظمات الإنسانية فوراً ودون قيود كي تقوم بتوفير المساعدة للمدنيين في كلتا المنطقتين آنفتي الذكر. ولقد أكد مجلس الأمن على فحوى هذه المناشدة في 2 مايو/ أيار 2012 [19] . وقامت قوات جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال بالتوقيع على الاتفاق الثلاثي الأطراف، على العكس من الحكومة السودانية التي لم تقم بالتوقيع على الاتفاق حتى الساعة.

ويستمر النزوح

منذ اندلاع النزاع المسلح، فر ما يربو على 30 ألف لاجئ من ولاية جنوب كردفان إلى ولاية الوحدة في دولة جنوب السودان، فيما فر 91400 آخرون من ولاية النيل الأزرق باتجاه ولاية أعالي النيل[20]، وهما الولايتان الواقعتان على طول الحدود التي تشهد توترات وتقلبات بين دولتي السودان، وجنوب السودان. ويتمركز معظم اللاجئين في ولاية الوحدة بمخيمات بيدا، ونايال، وباريانغ، فيما يتواجد معظم الذين نزحوا إلى ولاية أعالي النيل في مخيميّ دورو، وجمّام للاجئين، بالإضافة إلى تواجدهم في عدد من المواقع التي تشكل محطات عبور ومستوطنات لاجئين عشوائية أو غير رسمية. وعلاوةً على ذلك كله، فلقد نزح مئات الآلاف من الأشخاص من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، غير أن الرقم الدقيق لأعداد هؤلاء لا يزال غير معلوم؛ نظراً لأن السلطات السودانية قد أغلقت الطرق المؤدية إلى المناطق التي تأثرت بفعل النزاع المسلح[21]

ولا يزال اللاجئون الفارون من النزاع يتوافدون على جنوب السودان بمعدلات متزايدة. فلقد شهدت منطقة الفوج في ولاية أعالي النيل أحدث موجة من تدفق اللاجئين القادمين من ولاية النيل الأزرق، حيث تقاطر حوالي 20 ألف لاجئ إلى هناك أواسط شهر مايو/ أيار، وأوائل شهر يونيو/ حزيران 2012. ولقد جرى نقل الكثير من اللاجئين الواصلين حديثاً إلى المنطقة إلى أحد المواقع المؤقتة في روم، على أن يتم نقلهم فيما بعد إلى يوسف باطل (مخيم دورو 2)، وهو أحد المخيمات الجاري تحضيرها لاستقبال أحدث موجة من المهاجرين المتدفقين على المنطقة.[22]

ويستمر اللاجئون من ولاية جنوب كردفان بالفرار باتجاه بلدة بيدا الواقعة في ولاية الوحدة، حيث وصل متوسط عدد القادمين إلى هناك خلال النصف الأول من مايو/ أيار 2012 إلى حوالي 550 شخصاً في اليوم. واعتباراً من أواسط فبراير الماضي، فلقد تضخم عدد القاطنين في المخيم من 16700 إلى ما يزيد على 35 ألف شخص مع نهاية مايو/ أيار من العام الحالي.

ولقد أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع القادمين الجدد من اللاجئين، حيث التقت بهم في بيدا أواسط شهر أبريل/ نيسان الماضي. ولقد أشار جميعهم إلى أنهم قد فروا من ديارهم لاعتبارات تتعلق بالآثار المستمرة والمتراكمة للضربات الجوية والهجمات البرية التي تشنها القوات المسلحة السودانية على مناطقهم، ولكنهم أوضحوا أيضاً أن ما دفعهم على نحو متزايد إلى الفرار هو الوضع الإنساني هناك؛ فلقد اعتراهم القلق من أنهم لو لم يقوموا بالانتقال جنوباً باتجاه دولة جنوب السودان قبل بدء موسم هطول الأمطار في مايو/ أيار، فسوف يصبحون بلا طعام. ولقد أشار العديد منهم بأنهم لم يتمكنوا من زراعة الأرض أو جني محاصيلها جراء عمليات القصف الجوي، وأنهم أضحوا بالتالي غير قادرين إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالغذاء. وفي الوقت الذي وصل فيه بعض اللاجئين إلى المخيم مباشرة عقب فرارهم من منازلهم في ولاية جنوب كردفان، فقد اضطُر آخرون إلى أن يمضوا عدة أشهر بعيدين عن منازلهم قبل أن تحط الرحال بهم في مخيم بيدا، حيث عاشوا معاناة النزوح داخل السودان في عدة مواقع مختلفة، قبل أن يقوموا بعبور الحدود باتجاه أراضي دولة جنوب السودان.

وقد وصلت بوبويا سومي إلى مخيم بيدا يوم 15 أبريل رفقة امرأتين أخريين وأطفالهن الستة. وروت بوبويا، ابنة الخامسة والعشرين التي تعمل ممرضة، تفاصيل رحلتهم خلال اللقاء الذي أجرته منظمة العفو الدولية معها:

"قُلت في نفسي أنني لن آتي إلى بيدا، حتى بعد أن اندلعت الحرب، ولكن المشكلة التي حملتني على المغادرة كانت

عدم توفر الطعام. وهذا هو سبب قدومي إلى ييدا بالضبط. وعندما اندلع القتال (في تِس)، قصدت تابانيا. وبادرت إلى الفرار منذ يونيو (2011) إلى تابانيا، حيث مكثت فيها حتى شهر نوفمبر. ومن ثم توجهت إلى تس حينها، ورأيت أن الوضع على ما يرام نوعاً ما. فقد كان هناك الكثير من الناس، ولكن عدد محدود من المنازل، حيث اضطُر الناس إلى الاحتماء بالجبال. وكان الطعام شحيحاً. وكنت أجد نفسي مضطرةً إلى الاختباء بين الشجيرات إلى أن يتم دحر الأعداء بعيداً عن المنطقة، فأعود حينها إلى المنزل كي أتناول شيئاً من الطعام، غير أننا الآن كل ما نتناوله هو أوراق الأشجار. لقد عانى أطفالي كثيراً منذ بداية شهر أبريل". ,

وأما بشير تيا (26 عاماً) من كولولو بجنوب كردفان، فقد وصل إلى ييدا يوم 15 أبريل/ نيسان أيضاً رفقة شقيقه، ومصطحبين معهما أسرتيهما، بينهم خمسة من الأطفال حديثي السن. وسرد بشير لمنظمة العفو الدولية تفاصيل ما مر به على النحو الآتي:

"في البداية، لم تكن لدي خطط للقدوم إلى ييدا، غير أن نقص الماء والغذاء هو ما حملنا على القدوم إلى هذا المكان. فلقد حرمنا قصف طائرات الأنتونوف والميغ لمنطقة كولولو من زراعة الأراضي. بدأ ذلك كله في يونيو (2011)، ولا يزال الحال كذلك حتى يومنا هذا. ولا تشبه مشكلة شح المياه نظيرتها المتعلقة بنقص الغذاء؛ حيث يمكننا المسير مسافة طويلة فنحصل على الماء في نهاية المطاف، ولكن هذا الأمر غير وارد بالنسبة للحصول على الغذاء. ولقد سافرت إلى منطقة باتجاه الجنوب (من ولاية جنوب كردفان) لعلّي أعثر على شيء من محصول الذرة البيضاء (السرغوم) كي أُطعم أطفالي، غير أنني لم أعثر سوى على النزر اليسير منه."

ووصلت تهاني كووا زبير (25 عاماً) من تشات بجنوب كردفان إلى ييدا بتاريخ 14 أبريل/ نيسان رفقة أطفال أخيها الثمانية، مع العلم أنها لم تتمكن من اصطحاب طفليها البالغين من العمر أربعة وخمسة أعوام على التوالي، وذلك لكونها قد قطعت المسافة إلى ييدا سيراً على الأقدام، وخشيت على صغيريها من الرحلة الشاقة. وعليه، فقد اضطُرت لتركهما مع جدتهما، على أمل أن تتمكن من العودة لاصطحابهما في القريب العاجل. وقصّت تهاني زبير جانباً من قصتها على منظمة العفو الدولية قائلةً:

"إن ما حملني إلى القدوم إلى هنا هو الجوع؛ فلم يذر لنا القصف الذي تعرضنا له في يوليو أية فرصة في زراعة الأرض. فكنا نُضطر لتناول حصص ضئيلة من الطعان (في تشات)، ولكنها كانت بالكاد تكفي لسد رمقنا. كانت حصصاً قليلة عندما غادرت تشات قادمةً إلى ييدا، حيث سمعت أن الحياة هنا في ييدا أفضل، وأننا سوف نحصل على الطعام فيها."

وأما عوض عز الدين (30 عاماً)، فلقد وصل ييدا قادماً من كولولو بجنوب كردفان بتاريخ 15 أبريل 2012 أيضاً رفقة زوجتيه وأطفالهما الثمانية، وشقيقته وأولادها الأربعة، بالإضافة إلى والدته وطفليها. وتتراوح أعمار الأطفال الأربعة عشر هؤلاء بين ستة أشهر و15 عاماً. وأخبر عوض منظمة العفو الدولية بما يلي:

"لقد كانوا جوعى على الدوام، ويصغون باهتمام دائم لأصوات طائرات الأنتونوف. وفي بعض الأوقات فقد بدا أن أطفالي لم يتوقفوا عن البكاء أبداً."

وضع مخيم بيدا للاجئين

يُعتبر مخيم بيدا أكثر مخيمات اللاجئين العديدة في دولة جنوب السودان قرباً إلى جمهورية السودان، حيث لا يبعد المخيم سوى 25 كلم عن الحدود بين البلدين. ولقد بدأت بواكير أفواج اللاجئين بالتدفق على بيدا اعتباراً من 21 يوليو/ تموز 2011، وذلك عندما قامت مجموعة قوامها ثلاثمائة شخص من جنوب كردفان بعبور الحدود باتجاه دولة جنوب السودان.[23]

وعقب فترة وجيزة من بدء تدفق اللاجئين على مخيم بيدا، بادرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (المفوضية السامية) إلى التعبير عن بواعث قلقها حيال سلامة اللاجئين نظراً لقرب موقع المخيم من الحدود السودانية، كما أنها بادرت أيضاً إلى حث اللاجئين إلى الانتقال إلى أماكن تقع داخل أراضي جنوب السودان وبعيداً عن الحدود[24]. وتتضمن المخاطر المرتبطة بقرب موقع المخيم من الحدود أموراً من قبيل إمكانية استغلال المخيم كقاعدة عسكرية، بالإضافة إلى احتمال أن يصبح نقطة عبور أو توريد لجماعات المعارضة المسلحة، الأمر الذي من شأنه أن يعرض اللاجئين إلى خطر تعرضهم للأذى، أو استهدافهم مباشرة أثناء الهجمات المتبادلة على طرفي الحدود.

ولتلك الأسباب، فتنص المعايير الدولية، بما فيها اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية حول وضع اللاجئين المبرمة في عام 1969[25]، على اشتراط تواجد اللاجئين على مسافة معقولة من الحدود التي تفصلهم عن دولتهم الأم، وذلك في سبيل ضمان الحفاظ عل الصبغة المدنية والإنسانية لمخيمات اللاجئين. ويقضي الفهم السائد لهذا الشرط بأن تقام مخيمات اللاجئين على مسافة لا تقل عن 50 كلم عن الحدود.[26]

ولقد عبرت المفوضية السامية عن بواعث قلقها حيال وجود مخيم بيدا في موقع معزول يجعل من الصعوبة بمكان تزويده بالمساعدات الإنسانية التي يحتاجها اللاجئون خلال موسم هطول الأمطار، كما وأشارت المفوضية إلى صعوبة إخلاء المخيم في حال تدهور الوضع الأمني.[27] ولطالما وصف موظفو المفوضية حال مخيم بيدا لمنظمة الدولية على أنه بمثابة "جزيرة معزولة" خلال موسم الأمطار، حيث تصبح حينها جميع الطرق المؤدية إليه غير سالكة كي تسير المركبات عليها، وتجعل الأمطار من الصعوبة بمكان أيضاً هبوط الطائرات على المهبط الترابي المتوافر هناك.

وبالتشاور مع مسؤولين من دولة جنوب السودان، وقادة مجموعات اللاجئين، والمنظمات الإنسانية العاملة في مخيم بيدا، قامت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين خلال شهري نوفمبر/ تشرين الثاني، وديسمبر/ كانون الأول بتجهيز موقعين بديلين في ولاية الوحدة بعيداً عن الحدود، حيث بادرت المفوضية إلى تشجيع اللاجئين على الانتقال من مخيم بيدا إلى الموقعين الجديدين. ويُذكر بأن مخيم باريانغ يستضيف حالياً حوالي 1900 من طلاب المدارس الثانوية، ويُعتبر المخيم نقطة عبور مؤقت بالنسبة للاجئين بانتظار نقلهم إلى مخيم نيال للاجئين الذي يبعد مسافة ساعة واحدة بالسيارة عن موقع مخيم باريانغ.

وقامت المفوضية السامية بنصب الخيام في مخيم نيال استعداداً لاستقبال ما يقرب من تسعة آلاف لاجئ. ولكن اتضح لمنظمة العفو الدولية لدى زيارتها للمخيم في 14 أبريل/ نيسان 2012، أن حوالي 650 لاجئ فقط يقطنون في المخيم. وعلى الرغم من الجهود المبذولة على مدار أشهر من أجل تشجيع اللاجئين على الانتقال طوعاً إلى مخيم

نيال، فقلة من اللاجئين هي التي بادرت إلى الانتقال إلى هناك. وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع الكثير من اللاجئين في مخيم بيدا سائلةً إياهم عن آرائهم حول الانتقال إلى مخيم نيال؛ ولقد أشاروا جميعهم إلى عدم رغبتهم في الانتقال جراء ما وصفوه من شعورهم بأن موقع المخيم الجديد غير مواتي. ولقد ترددت أصداء هذه المشاعر لدى أعضاء مجلس اللاجئين في مخيم بيدا، وهو المجلس الذي قام جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال بتعيين أعضائه، ويتألف من عدة لجان مختلفة تُعنى بالصحة، والنوع الاجتماعي، والتعليم والرعاية الاجتماعية، إلى جانب لجان أخرى أيضاً.[28]

وشملت مخاوف اللاجئين مشكلة انخفاض بقعة الأرض التي شُيد عليها مخيم نيال، وصلابة تربتها، مما يجعلها عرضة للطوفان طيلة الموسم المطير، لتصبح بالتالي ظروف المعيشة هناك لا تطاق، حيث تزيد فرص انتشار الأمراض فيها من قبيل الملاريا والتيفود. ولقد وصف الكثيرون مخيم نيال على أنه يتحول إلى ما يشبه "المستنقع/ السبخة" خلال موسم هطول الأمطار. كما عبر اللاجئون عن رغبتهم أيضاً بالبقاء على مقربة من الحدود، كونه سيكون من الأيسر عليهم العودة إلى منازلهم كلما سنحت الفرصة لهم للقيام بذلك، ولو مؤقتاً أو لفترات وجيزة، كي يتسنى لهم زراعة أراضيهم والعناية بمحاصيلهم. ولكن أفادت العديد من المصادر بأن اللاجئين الذين ذكروا رغبتهم بالانتقال إلى أحد المخيمين – بارايانغ أو نيال – قد تعرضوا إلى المضايقات والترهيب، وحتى أن البعض منهم قد سُجنوا على نحو غير مشروع على أيدي أفراد موالين لقيادات اللاجئين في بيدا.

وتتفق منظمة العفو الدولية مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين فيما ذهبت إليه من التعبير عن بواعث القلق المتعلقة بالتحديات التي تعيق عمليات إدامة تشغيل المخيم في بيدا، وخصوصاً انعدام الأمن في المنطقة نظراً لقربها من الحدود. ومع ذلك، فيعتري منظمة العفو الدولية القلق جراء الانطباع الذي تكوّن لديها أثناء زيارتها لمخيم بيدا في أبريل/ نيسان 2012، إزاء احتمال عدم قيام الجهات المعنية بتوفير كامل المساعدات وغيرها من البرامج المطلوبة في مخيم بيدا، على النقيض مما حصل في المخيمات الأخرى.

ولقد عبرت المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مخيم بيدا عن تخوفها من أن يكون الوضع المهلهل الذي يمر به المخيم ناجم عن عدم قيام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتولي مهامها في المخيم أو تنسيق مسألة تمويل عملياته وإدارتها كما ينبغي. ونتيجة لذلك، فلقد أوردت تلك المنظمات بأن مسائل حيوية ترتبط بضمان حُسْن استقبال اللاجئين الجدد ودمجهم في المخيم، والإشراف على عملية توزيع الماء فيه، والاستجابة لمحنة اللاجئين الأطفال غير المصحوبين بذويهم، قد جرى التعامل معها على أساس مرتجل ومؤقت، الأمر الذي أفضى في الأغلب إلى خلق ثغرات أو فجوات تسببت بدورها بمزيد من المصاعب للاجئين. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ولدى زيارة منظمة العفو الدولية لمخيم بيدا، اتضح عدم توزيع أغطية بلاستيكية، والشبكات الواقية من البعوض لمساعدة جميع لاجئي المخيم على الاستعداد لموسم هطول الأمطار. وعلى نحو مشابه، فلقد عزفت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها عن مساعدة اللاجئين في بيدا في مجال تطوير قدراتهم الزراعية في المخيم، وخصوصاً تزويدهم بالبذور والأدوات التي يحتاجون.

وإدراكاً منها بازدياد أعداد اللاجئين القادمين إلى بيدا، وعدم رغبة هؤلاء بالانتقال إلى مخيم نيال بدورهم، ومع اقتراب موسم هطول الأمطار، فلقد عبرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لمنظمة العفو الدولية أواخر أبريل/ نيسان 2012 عن عزمها القيام بزيادة مستوى ما توفره من خدمات وبرامج في مخيم بيدا. وفي مايو/ أيار الماضي، قامت المفوضية برفع مستوى تواجدها على أرض المخيم، واضطلعت بمسؤولية تسجيل القادمين الجدد، وتوزيع المواد غير الغذائية على المجموعات الأكثر ضعفاً من بين اللاجئين. وتستمر المفوضية السامية في حث اللاجئين وكسب تأييدهم من أجل أن يقوموا بالانتقال إلى مستوطنات في مواقع تقع على مسافة آمنة من الحدود[29]. وفي

الوقت الذي تتفق فيه منظمة العفو الدولية مع ما تذهب المفوضية السامية إليه من مخاوف حيال سلامة اللاجئين وضرورة انتقالهم بالتالي إلى مواقع أكثر أماناً، فإنها تُهيب أيضاً بالمفوضية كي تحظى العمليات في مخيم بيدا وإدارتها بالتنسيق والدعم الرسمي وتخصيص الموارد المطلوبة، وأن تتيح إمكانية حصول اللاجئين على الخدمات الضرورية والنفاذ إليها.

اللاجئون عرضة للخطر: التقاعس عن ضمان حقوق اللاجئين السودانيين في دولة جنوب السودان

تنص اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، وبروتوكول عام 1967الملحق بها، على منح مجموعة من الحقوق للاجئين، ومن بينها الحق في عدم التمييز ضدهم أو معاقبتهم بسبب وضعهم كلاجئين، وكذلك الحق في التعليم والتوظيف.[30] كما ويتمتع الأطفال اللاجئين بحق التعليم، وعليه فلقد ناشدت المفوضيةُ السامية لشؤون اللاجئين الدولَ كي تضمن "استفادة كل طفل من خدمات التعليم الأساسي وبنوعية أو جودة مرضية".[31]

وتؤكد المفوضية السامية على أن حماية اللاجئين هي إحدى "المسؤوليات الرئيسية المناطة بالدول، وأن أمثل الطرق لتحقيقها تكمن في التعاون الفعال بين الدول والمفوضية، وغيرها من المنظمات الدولية والفاعلين ذوي الصلة".[32] وعلاوة على ذلك، فتعاود المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التأكيد على "أهمية توفير المساعدة والحماية الكافية للاجئين في أسرع وقت ممكن؛ وتعزيز تلك المساعدات وأشكال الحماية لبعضهما البعض على نحو متبادل؛ وإدراك حقيقة أن عدم كفاية المساعدات المادية ونقص الأغذية من شأنهما أن يُقوضا من جهود توفير الحماية".[33]

ويقع على عاتق الدولة مسؤولية ضمان منح اللاجئين حقوقهم الأساسية من قبيل حق الأشخاص في الحياة، والحرية، والأمن مع مراعاة كرامتهم واحترامهم؛ كما يتعين على الدول التي تستضيف اللاجئين وطالبي اللجوء إعداد التحضيرات الكافية لاستقبالهم، ومن ثم توفير الرعاية لهم من خلال ضمان "حصولهم جميعاً على المساعدات الضرورية، وتزويدهم بأساسيات الحياة، وخصوصاً الطعام والمأوى والمرافق الصحية وترتيبات الصرف الصحي الأساسية".[34]

نقص كميات الماء والغذاء

صرحت المنظمات الإنسانية، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها، ومجموعات اللاجئين بأن نقص المياه هو أحد المشاكل الرئيسية التي تواجه مخيمي دورو وجمّام للاجئين. وتقتضي المعايير المعتمدة في توفير المياه في حالات الطوارئ حصول كل شخص على حصة من الماء تتراوح بين 7.5 لتر و15 لتراً في اليوم، شريطة أن يكون الماء صالحاً للشرب والطهي، ولغايات النظافة الشخصية، ودون أن ينطوي استعماله على أية مخاطر صحية.[35]

وأوردت المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مخيمي دورو وجمام تقارير تفيد بأن اللاجئين يحصلون على ما بين خمسة وسبعة لترات من الماء للفرد الواحد في اليوم، حتى أن البعض من تلك المنظمات قد عبر عن اعتقاده بأن حصة الفرد هي أقل من ذلك في واقع الحال. وأوردت المنظمات العاملة في مجال الرعاية الصحية ارتفاع معدلات الإصابة بالإسهال في المخيمين جراء عدم كفاية حصص الماء، مع ما يصاحب ذلك من تردي أوضاع العناية

بالنظافة الشخصية والصرف الصحي.

ولقد ذهبت العديد من محاولات حفر آبار المياه أدراج الرياح في مخيم جمّام نظراً لشح مخزون المياه الجوفية في المنطقة.[36] واضطُرت المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال توفير خدمات الماء النظيف والصرف الصحي إلى نقل كميات كبيرة من المياه إلى المنطقة باستخدام الصهاريج. ونتيجة لذلك، شرعت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في نقل 15 ألف لاجئ من أصل 38 ألفاً إلى مخيم دورو للاجئين اعتباراً من بداية ثاني أسابيع شهر مايو/ أيار من العام الحالي.[37] ومع ذلك، فقد اشتكى اللاجئون من نقص كميات المياه في مخيم دورو، ومن ضمنهم أولئك الذين أُجريت المقابلات معهم في خرطومباك، وهي أحدى المستوطنات العشوائية التي تستضيف حوالي ألفي لاجئ، والتي تقع على بعد ساعة واحدة بالسيارة من المخيم. وذكر أفراد من المتواجدين في خرطومباك أن نقص المياه يُعد أحد الأسباب الرئيسية التي حملتهم على العزوف عن التوجه إلى مخيم اللاجئين.

وقال سيلكا شوناهادا (28 عاماً) الذي وصل في أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2011 إلى خرطومباك قادماً من بامباي بولاية النيل الأزرق:

"أنا لست مسجلاً لدى المفوضية السامية لأن تلك المنطقة تروق لي، وأرغب بالبقاء فيها. وتصلني رسائل تفيد بعدم توفر الماء أو الغذاء في دورو، وبوجود مشاكل تواجه اللاجئين مع أفراد المجتمع المحلي هناك. وأما هنا فلا نواجه مشاكل مع أبناء المجتمع المحلي."

وفي يونيو/ حزيران 2012، صرحت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بأن اللاجئين في مخيم دورو يحصلون على ما متوسطه 18 لتراً من الماء للشخص الواحد في اليوم، وأنه لم تعد هناك صفوفاً طويلة من اللاجئين عند نقاط توزيع المياه. غير أن منظمات دولية غير حكومية أخرى عبّرت عن قلقها حيال الوضع في مخيم دورو، ومن أنه قد بلغ طاقته الاستيعابية القصوى، وذكرت بأن مخيم سوف باتل (دورو 2) بالكاد يستطيع توفير كميات من المياه تفي باحتياجات ما بين ثلاثة إلى أربعة آلاف لاجئ فقط.[38]

ومن المتوقع خلال موسم هطول الأمطار أن تصبح عملية نقل المعدات المخصصة لحفر المزيد من الآبار أكثر صعوبة وتنطوي على تحديات متزايدة مع صعوبة سلوك الطرق حينها. وأثناء زيارة منظمة العفو الدولية للمنطقة في مارس/ آذار الماضي، وجدنا المنظمات الدولية وقد مضى عليها أكثر من شهر وهي لا تزال بانتظار وصول منصة حفر أكبر حجماً من أجل حفر المزيد من الآبار في دورو. ولقد اتسمت عملية توصيل المعدات بالبطء جراء تحديات لوجستية كبيرة ناجمة عن صعوبة نقل معدات ضخمة وثقيلة إلى المناطق النائية في جنوب السودان.

ولقد ظهر لنا جلياً النقص الشديد في المياه في مخيم ييدا. فخلال زيارتها للمنطقة في أبريل/ نيسان 2012، لاحظت منظمة العفو الدولية تعطل ثلاثة من الآبار الخمسة المتوفرة هناك، ورأينا اضطرار النساء إلى الانتظار في طوابير مدة عشر ساعات أملاً في الحصول على الماء. ونتيجة لذلك، اضطُر البعض إلى جمع بعض الماء من البرك الراكدة هناك. وغالباً ما تسببت تلك الطوابير الطويلة في نشوب توترات ونزاعات بين اللاجئين.

وأما تيا توتو (31 عاماً) القادم من تشات بجنوب كردفان، والذي وصل إلى ييدا يوم الثاني من أبريل/ نيسان، فقد وصف الوضع لمنظمة العفو الدولية على النحو الآتي:

"إن أصعب ما نواجهه هو الحصول على الماء؛ فثمة الكثير من الناس هنا، وقد يستغرق الأمر الكثير من الوقت.

أعلى: طفل ينظر إلى مخلفات محترقة عقب إلقاء قنابل في كاودا بجنوب كردفان، السودان، في 29 أبريل/ نيسان 2012. ولا تزال القوات المسلحة السودانية تقصف المناطق المدنية بلا تمييز.

أقصى اليمين: سيرغيل خوجا، وهي والدة لسبعة أطفال وحامل في الشهر الخامس، ترقد في مستشفى في ملاكال، جنوب السودان، 5 ديسمبر/كانون الأول 2011. وقد جُرحت أثناء قصف السوق في قرية بيلاتوما بولاية النيل الأزرق، السودان. واضطر الأطباء إلى بتر رجلها من تحت الركبة.

يمين: أيوب دان وطفلتاه الجريحتان، مناسية، البالغة من العمر ست سنوات، وبرشيبة البالغة من العمر 14 عاماً، في مخيم دورو للاجئين بالقرب من بونج بجنوب السودان، 2 ديسمبر/كانون الأول 2011. وقد قُتلت زوجة أيوب دان وأُصيبت طفلتاه بجروح خلال قصف للسوق في قرية بيلاتوما في ولاية النيل الأزرق بالسودان.

أعلى: أطفال يحملون أمتعة عائلتهم إلى مخيم بيدا للاجئين، جنوب السودان، حيث فروا من ديارهم في جبال النوبة، جنوب كردفان السودان، مايو/أيار 2012. يسار: لاجئون من جبال النوبة يصلون بشاحنة إلى مخيم «بيدا» للاجئين في جنوب السودان، أبريل/نيسان 2012.

أعلى: امرأة من جنوب كردفان، وصلت حديثاً مع عائلتها، بانتظار تسجيلهم في مركز لتسجيل اللاجئين خارج مخيم بيدا للاجئين، جنوب السودان، أبريل/نيسان 2012.

وسط يمين: أطفال يلعبون خارج كوخ مؤقت في مخيم بيدا للاجئين، جنوب السودان، أبريل/نيسان 2011.

وسط يسار: عائلة وصلت حديثاً تصنع تقنياتها في مخيم بيدا للاجئين، بجنوب السودان، أبريل/نيسان 2012.

يسار: لاجئون ينامون بدون مأوى في مخيم بيدا للاجئين، جنوب السودان أبريل/نيسان 2012.

يسار: رجل يُحضر الماء من حفرة في مخيم ييدا للاجئين بسبب نضوب المياه الصالحة للشرب، جنوب السودان، أبريل/نيسان 2012.
أسفل: امرأتان تتشاجران عند حنفية ماء في مخيم ييدا للاجئين. ويُذكر أن ثمة نقصاً حاداً في إمدادات المياه في المخيم، الذي تزيد فيه درجة الحرارة على 45 درجة مئوية. وغالباً ما تقف النساء والأطفال في طوابير لمدة تصل إلى 10 ساعات لملء عبوة واحدة، جنوب السودان، أبريل/نيسان 2012.

أعلى: أشخاص يقفون في طابور لإحضار الماء في مخيم جمام للاجئين، جنوب السودان، مارس/آذار 2012.

يمين: تعتبر قلة الماء مبعث قلق رئيسياً للاجئين في مخيم جمام للاجئين، جنوب السودان، مارس/آذار 2012.

أعلى: صبي يساعد لاجئاً ضريراً في السوق الرئيسي في مخيم بيدا للاجئين، جنوب السودان، أبريل/نيسان 2012.

يسار: جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان – قطاع الشمال، الذين يُشاهدون في مخيم بيدا للاجئين يشكلون خطراً على الطابع المدني للمخيم، جنوب السودان، أبريل/نيسان 2012.

أعلى يمين: (من اليسار إلى اليمين) عرافة جزار، 15 عاماً، سهام توير، 13 عاماً، سماح جمعة، 17 عاماً، مرحة زبيد، 17 عاماً، بوشار آدم 15 عاماً، وأماني زكي، 18 عاماً، من الفتيات اللائي غادرن عائلاتهن في جنوب كردفان طلباً للتعليم في مخيم بيدا للاجئين، جنوب السودان، أبريل/نيسان 2012.

أعلى يسار: إن الفتيات اللاتي لسن برفقة أحد يفتقرن إلى المرافق الأساسية، من قبيل مرافق الاستحمام. وقالت الفتيات لمنظمة العفو الدولية إنهن يذهبن للاستحمام أزواجاً في الليل كي لا يراهن أحد. «نخشى أن يقدِم السكارى على أفعال شريرة، من قبيل الضرب أو الاغتصاب أو الشجار. إذ يدخل هؤلاء السكارى إلى المجمع ليلاً ويمكثون حتى نضطر إلى الصراخ».

فوق: في أغسطس/آب 2011، جاءت حليمة أحمد، البالغة من العمر 18 عاماً، من فرندالا بجنوب كردفان إلى مخيم بيدا للاجئين/ لإكمال تعليمها الأساسي. وعندما عادت إلى جنوب كردفان في مارس/آذار 2012 لزيارة عائلتها، قُتلت شقيقتها نومي، البالغة من العمر ثلاث سنوات، بشظية قنبلة: «في لحظة كنا نلوذ بالفرار طلباً للسلامة. وفجأةً لقيت حتفها»، جنوب السودان، أبريل/نيسان 2012.

وسط: أولاد بانتظار تسلُّم شبكات الوقاية من البعوض التي قدمتها منظمة إنسانية في مخيم بيدا للاجئين بجنوب السودان، أبريل/نيسان 2012.

يمين: أولاد يلجأون من حر الشمس إلى مخيم باريانغ للاجئين، جنوب السودان، 17 أبريل/نيسان 2012.

أعلى: خيام فارغة في مخيم نييل للاجئين، الذي أقامته المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتتسع هذه الخيام لما يربو على 9000 شخص، ولكن لا يعيش في الموقع سوى 600 لاجئ. جنوب السودان، أبريل/نيسان 2012.

يمين: امرأتان جالستان داخل مخزن للمواد الغذائية في مخيم ييدا للاجئين، جنوب السودان، أبريل/نيسان 2012. ولا يزال اللاجئون الذين يصلون إلى المخيمات عقب فرارهم من النـزاع المسلح في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، يعانون من نقص المواد الغذائية.

ذهبت زوجتي في الثانية عشرة والنصف بعد منتصف الليل للحصول على الماء، ولم تعد إلا الساعة العاشرة صباحاً حيث كان كل ما تمكنت من الحصول عليه هو صفيحة معدنية واحدة، واضطُرت لترك الصفيحتين الأخريين هناك."

ومنذ زيارتها للمنطقة في أبريل/ نيسان الماضي، فلقد استلمت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد باستبدال المضخات اليدوية في مخيم بيد بأخرى غاطسة (مزودة بمحرك) من أجل ضخ كميات إضافية من الماء، وأن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بصدد حفر ستة آبار إضافية لتلبية احتياجات عدد اللاجئين الآخذ بالازدياد.

كما وردت تقارير تفيد بعدم تمكن الوافدين الجدد من اللاجئين على وجه الخصوص من الحصول على الطعام في مخيمي دورو وييدا. ويقتضي الحق في الحصول على المساعدات الإنسانية حصول اللاجئين على الطعام الكافي لضمان بقائهم على قيد الحياة، وبشكل يحفظ لهم كرامتهم، ويحول قدر الإمكان من تآكل مدخراتهم، ويعزز من عزيمتهم وقدرتهم على تحمل المعاناة. وفي ضوء تلك الحقوق، فثمة توصيات بأن يحصل الفرد على ما يعادل 2100 سعر حراري في اليوم.[39]

وخلال لقاء مع منظمة العفو الدولية في دورو بتاريخ 24 مارس/ آذار الماضي، قال الشيخ علي شطة، أحد وجهاء مجموعة اللاجئين القادمين من "مايك" أن إحدى مجموعات اللاجئين التي وصلت إلى المخيم قبل 14 يوماً لّما يتم تسجيل أفرادها بعد لدى المفوضية السامية، وأنهم لم يحصلوا بالتالي على الحصص الغذائية المخصصة. وأضاف قائلاً:

"سوف يحين موعد توزيع الحصص الغذائية بعد بضعة أيام، غير أنني لست أعلم ما الذي سوف يكون عليه وضع هؤلاء. وأنا أجد نفسي الآن مضطراً لمنحهم حصتي من الغذاء كي يستطيعوا سد رمق أطفالهم. فليس بالأمر المحبذ بالنسبة لي أن أتناول أنا الطعام، فيما هم يبتون جوعى."

وفي مخيم بيدا أيضاً، لا يزال لاجئون ممن وصلوا قبل ثلاثة أسابيع من زيارة منظمة العفو الدولية للمكان بانتظار الحصول على حصص الغذاء المخصصة لهم. فهم لا يزالون يحصلون على الكعك أو البسكويت الغني بالسعرات الحرارية منذ أن وصلوا إلى المخيم قبل ثلاثة أسابيع، حيث اضطُر العديد منهم إلى اقتسام حصته مع لاجئين آخرين. وقال عز الدين كيكي لمنظمة العفو الدولية:

"وصلت (يوم الرابع من أبريل/ نيسان) وتوجهت كي أسجل، ولّما أحصل على شيء حتى الساعة. حتى أن البعض ممن سبقوني إلى هنا لم يحصلوا على شيء على الرغم من أنهم قدموا ما خلال الفترة الواقعة بين الثامن من مارس ونهايته. ولقد قيل لي بأن أنتظر، وأن إحدى المنظمات سوف تأتيني بشيء ما، وها أنا لا زلت أنتظر. وأُضطر الآن إلى اقتسام الطعام مع الأقارب والجيران، وإلى الإقامة في منازلهم. ولقد تمكنت من الحصول على أغلفة بلاستيكية كي أفترشها، وأعطوني ثلاثة عبوات من البسكويت لكل فرد من أفراد في الأسرة."

ومع تزايد أعداد اللاجئين في المخيم، وفي ضوء التحديات اللوجستية التي يجلبها موسم هطول الأمطار معه، فثمة خطورة من زيادة الضغط على مصادر المياه المتاحة، وتوالي البطء في توريد الأغذية في حال عدم وصولها إلى المخيم قبيل بدء الموسم.

الحرمان من الحصول على خدمات التعليم

"إن التعليم أمر على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لنا. ولطالما كان كذلك طوال حياتي. ولهذا السبب، وعندما اندلع القتال في جبال النوبة، حرص الجميع على التوجه إلى أماكن يمكنهم فيها إرسال أطفالهم إلى المدارس لإكمال تعليمهم." إسحق ملاك من كاوودا، بجنوب كردفان الذي أُجريت معه مقابلة في مخيم ييدا للاجئين.

ويحظى التعليم بالكثير من التقدير بين أفراد مجتمع اللاجئين في جنوب السودان، وخصوصاً بين أولئك القادمين من ولاية جنوب كردفان. وعندما اندلع القتال في الولاية، توقفت الحياة المدرسية بشكل كبير؛ حيث أُصيبت بعض المدارس هناك خلال علميات القصف الجوي، فيما يقع البعض الآخر منها بالقرب من مواقع سقطت القنابل فيها. وروى أحد الفتية البالغ خمسة عشر عاماً من العمر، والذي يعيش وحسداً بدون أسرته في مخيم ييدا، لمنظمة العفو الدولية ما حل بمدرسته في قيقبه بصراف الجاموس في يونيو/ حزيران من عام 2011. وذكر الفتى الغارات العديدة التي شننتها طائرات الأنتونوف والميغ في الأيام القليلة التي سبقت وقوع الهجمات. وأخبر منظمة العفو الدولية أن الكثير من الطلبة والمعلمين قُتلوا، ومن ثم تحدث كيف هرب بعد وقوع الهجوم مباشرة دون أن يعلم أي شيء عن مصير أفراد أسرته في تلك الأثناء.

ولقد تأثرت المدارس على نحو أكبر من ذلك، حيث أُجبر الطلبة والمعلمون إلى جانب السكان المدنيين في ولاية جنوب كردفان على الاختباء في كهوف الجبال والغابات القريبة خوفاً من التعرض للهجوم مرة أخرى. كما وعانى الطلبة والمعلمون من تكرار النقص الحاد في الغذاء الذي طال جميع مناطق جنوب كردفان. ونتيجة لذلك، اضطُرت أعداد كبيرة من الطلبة إلى الفرار نحو جنوب السودان، وحدهم في أغلب الأحيان دون اصطحاب ذويهم لهم، أو أنهم هربوا قبيل لحاق أسرهم بهم. ومع ذلك، فلقد ثبتت صعوبة استمرار الطلبة في تعليمهم متى ما وصلوا إلى بر الأمان النسبي في مخيمات اللاجئين.

وعندما قامت منظمة العفو الدولية بزيارة مخيم ييدا في أبريل/ نيسان 2012، وجدت حينها مجموعة من الطلبة اللاجئين قوامها 6822 طفل (4312 من الذكور، مقابل 2510 من الإناث)، أو ما يعادل ثلث عدد اللاجئين في المخيم، وقد استأنفوا تعليمهم على مستوى المرحلة الأساسية. وكان 2293 منهم يعيشون في مخيم ييدا غير مصحوبين بذويهم، أو من دون أي شكل من أشكال الإعالة الأسرية.[40] وتستمر أعداد الطلبة الوافدين إلى المخيم بالازدياد جراء العدد الكبير من الأطفال في صفوف القادمين الجدد من لاجئي المخيم.

وعلى الرغم من ارتفاع عدد طلبة المرحلة الأساسية في ييدا، فقليلة هي الموارد التي جرى توفيرها من أجل دعم المدارس الثلاثة في المخيم. وأثناء زيارة منظمة العفو الدولية للمخيم، كان 136 معلماً من اللاجئين أنفسهم يعملون دون أجر في تلك المدارس الثلاث. ولوحظ أيضاً محدودية توفر المواد المدرسية من قبيل كتب التمارين المدرسية وألواح الكتابة (السبورة)، فيما اضطُر المعلمون إلى التناوب على استعمال الكتاب المقرر الوحيد المتوفر لديهم. وأما الغرف الصفية فكانت شديدة الاكتظاظ على نحو مأساوي، حيث تواجد في بعضها حوالي 120 طالباً دفعة واحدة، وفي مرافق مؤقتة ينبغي تعزيز بنيتها كي تتحمل عبء موسم هطول الأمطار.[41] ومما ساهم في عدم كفاية المرافق التعليمية في مخيم ييدا هو حقيقة عدم قيام وكالات الأمم المتحدة وبرامجها بتوفير كامل حزمة المساندة والدعم التي يحتاجها المخيم، وذلك لأنها قد دأبت عوضاً عن ذلك على تشجيع اللاجئين على الانتقال إلى مخيمي باريانغ ونيال.

الأطفال غير المصحوبين بذويهم

لقد شهد مخيم بيدا ارتفاع أعداد الأطفال اللاجئين غير المصحوبين جراء التوجه القوي بين مجموعات اللاجئين من ولاية جنوب كردفان نحو الحرص على استكمال التعليم بالرغم من التحديات التي يخلقها النزاع الدائر في طريقهم. وأخبر أعضاء مجلس اللاجئين منظمة العفو الدولية أن 2293 طالب وطالبة قد رافقوا اللاجئين الجدد الذي وصلوا إلى المخيم خلال الفترة المنتهية أواسط شهر أبريل/ نيسان الماضي، وأنهم كانوا موزعين على النحو الآتي: 1474 فتى، و508 فتيات، و311 طفلاً ولم تُحط المنظمة علماً بعدد الذكور والإناث تفصيلاً بين أولئك الأطفال. وكان أصغر الأطفال غير المصحوبين يبلغ من العمر ثمانية أعوام فقط، فيما بلغ عمر أكبر اللاجئين في فئة الشباب حوالي 22 عاماً. وصحيح أن من تجاوزوا سن الثامنة عشرة لا يُعتبرون من بين القُصّر، غير أنهم فروا من جنوب كردفان دون صحبة عائلاتهم كي يتابعوا تعليمهم الأساسي. وعليه، فقد جرى تصنيف هذه الفئة العمرية مع الأطفال.[42]

ويعيش الأطفال غير المصحوبين والشباب في مخيم بيدا في مجمعات خصصها لهم مجلس اللاجئين في المخيم. ولقد عبر مسؤولو المجلس وموظفو المنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها عن بواعث قلقهم حيال الظروف والأحوال المعيشية لهذه الفئة من اللاجئين، وبخاصة الفتيات غير المصحوبات بذويهن.

وقامت منظمة العفو الدولية بزيارة مجمعين، خُصص أحدهما للفتيات، فيما خُصص الآخر للصبية؛ وتحدث مندوبو المنظمة خلال الزيارتين إلى عدد من الطلاب والطالبات المقيمين فيهما حول التحديات التي يواجهون. واشتكى كل من الفتيات والصبية من الاكتظاظ الذي يسود ظروفهم إقامتهم وأحوالهم المعيشية. ولدى زيارتهم لمجمع الفتيات الواقع في قلب مخيم بيدا، قيل لأعضاء وفد منظمة العفو الدولية أنه ثمة 140 فتاة يقمن في المجمع، وأنهن مضطرات إلى تقاسم أماكن النوم المتوفرة في 12 غرفة صغيرة.

ووصفت حليمة أحمد (18 عاماً) من فراندالا بولاية جنوب كردفان ظروف المهاجع في مجمع الفتيات في المخيم قائلةً:

"لقد مرت ليالي اضطُرت فيها 20 فتاة منّا أن ينمن في غرفة واحدة في آن معاً. وكانت بعض الفتيات صغيرات السن بالفعل كونهن لما يتجاوزن الثالثة أو الرابعة عشرة من العمر بعد. ولقد كان يستحيل علينا أن ننام جميعاً في الوقت نفسه، ولذا فقد اضطُررنا إلى التناوب، حيث تخلد بعض الفتيات إلى النوم فيما ينتظرن الأخريات دون نوم لبعض الوقت."

ولقد اشتكى الطلاب والطالبات المقيمين في المجمعين لمنظمة العفو الدولية عدم حصولهم على طعام كافٍ مما يتم توزيعه في المخيم، ومن أن معلميهم ومعلماتهن يحتفظون ببطاقاتهم الخاصة بالحصص التموينية.وذكروا جميعهم أنهم غالباً ما يتناولون وجبة واحدة فقط في اليوم. وقال هابيل عبد الله، الفتى ذو الخمسة عشر ربيعاً والقادم من الصريفية بجنوب كردفان:

"يتعين علينا أن نعد طعامنا بأنفسنا. وبالكاد يكفي ذلك الطعام لوجبة واحدة في أغلب الأحيان، حيث نقوم بإعدادها وقت الفطور، وهي عبارة عن خليط من السرغوم والعدس المطبوخيْن بالزيت. وفي بعض الأحيان تحتسي الشاي المصنوع من السرغوم. ولقد عانيت كثيراً من مشاكل معوية، واضطُررت في مناسبتين مختلفتين إلى زيارة العيادة الصحية حيث كنت أعاني من حالة إسهال مصحوبة بألم شديد جداً."

ويُفترض بالطلبة الراغبين باستئناف تعليمهم الثانوي أن ينتقلوا إلى بارايانغ، حيث يشكل الطلبة غالبية فئات

اللاجئين هناك.[43] وعلى الرغم من توفر المزيد من المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة في باريانغ، إلا أن الطلبة هناك يعانون ظروفاً معيشية صعبة أيضاً. وتتصف التربة في منطقة مخيم باريانغ بأنها تربة صلبة متراصة، مما يجعل انتشار الغطاء النباتي فيها محدوداً، ويحرمها من وجود الظل الطبيعي لقلة الأشجار فيها. وهي بالتالي منطقة عرضة لخطر الفياضانات خلال موسم الأمطار. ولم تكن جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال تقليص مخاطر الفيضان في المخيم قد اكتملت بعد عند زيارة منظمة العفو الدولية لعين المكان أواسط أبريل/ نيسان الماضي.

وأما لوزة عمر (ابنة الثامنة عشرة) من كاودا بجنوب كردفان، فقد اضطُرت لترك عائلتها كي تتمكن من متابعة دراستها الثانوية. ولقد وصلت إلى باريانغ في 29 فبراير/ شباط 2012. ولقد سردت على مسامع مندوبي منظمة العفو الدولية بعضاً من التحديات التي تواجهها أثناء إقامتها في مخيم باريانغ، قائلةً:

"الحر شديد داخل الخيام، مع ما يرافق ذلك من شح المياه... ونُضطر إلى الوقوف في صفوف طويلة من الرابعة فجراً وحتى السابعة صباحاً كي يحين دورنا لاستحمام سريع قبيل أن نتوجه إلى المدرسة. وثمة ثلاثة أماكن استحمام ودورات مياه مخصصة للفتيات في المخيم... وإذا ما أردنا جمع الحطب، فُنضطر حينها إلى فعل ذلك ما بين الرابعة فجراً والتاسعة صباحاً من عطلة نهاية الأسبوع. حيث نذهب برفقة الأولاد لأن المكان بعيد جداً. كما أننا نعاني كثيراً خلال الموسم المطير، فنحن بحاجة إلى مساعدة للحصول على الفحم... ولم نحصل على لوح صابون إلا مرة واحدة فقط خلال مارس/ آذار."

وعلى الرغم من العدد الكبير لطلبة المرحلة الثانوية في مخيم باريانغ، كانت المرافق المدرسية اللازمة شبه غائبة تقريباً لدى قيام مندوبي منظمة العفو الدولية بزيارة المخيم يوم 17 أبريل/ نيسان الماضي. وفي 15 أبريل/ نيسان، فقد انتهت صلاحية الاتفاقية التي توصلت إليها المنظمات الدولية غير الحكومية مع المجتمع المحلي والقاضية بالسماح للطلبة اللاجئين باستخدام المدرسة مدة ثلاثة أشهر. وأخبرت تلك المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في المنطقة منظمةَ العفو الدولية عن وجود خطط لبناء غرف صفية داخل المخيم، ولكنها لمّا تكن مكتملة المعالم بعد. فلقد تعرضت عمليات بناء الغرف الصفية إلى تأخير كبير جراء أسباب مختلفة، بما فيها المخاوف الأمنية المرتبطة بعمليات القصف الجوي العشوائي التي تشنها القوات المسلحة السودانية بالقرب من بلدة بينتيو التي تبعد مسافة ساعتين بالسيارة عن مخيم باريانغ، حيث أدت العمليات إلى انسحاب العاملين غير الأساسيين بمن فيهم عمال البناء من المنطقة. وبغياب أية مرافق أخرى في المنطقة، فقد جرى تعليق الدراسة بالنسبة للطلبة اللاجئين في مخيم باريانغ.

ولم يكن الطلبة على يقين فيما إذا كان يتعين عليهم البقاء في باريانغ أم الرحيل عنه بعد إغلاق المدرسة الوحيدة. وقالت لوزة عمر لمنظمة العفو الدولية:

"إن السبب الوحيد الذي دفعني إلى البقاء هنا هو توفر التعليم. فلهذا السبب عدتُ إلى باريانغ اليوم (بعد زيارتها لمخيم ييدا). فلقد أردت العودة للمواظبة على حضور الدروس الصفية. فليس ثمة شيء نفعله هنا. وقد أعود إلى ييدا أو نوبة (بجنوب كردفان). ويعتريني الكثير من القلق حول مصير والداي، وأخشى أن يتعرضوا للقصف الذي تقوم به طائرات الأنتونوف."

وفي أوائل يونيو/ حزيران 2012، أعلمت المفوضية السامية منظمةَ العفو الدولية باستئناف الدراسة في باريانغ، وأن عمليات بناء الغرف الصفية ماضية على قدم وساق مرة أخرى.

وأما في مخيمي دورو وجمّام للاجئين في ولاية أعالي النيل، فلقد صرحت المنظمات الدولية غير الحكومية بأن 65 بالمائة من اللاجئين القادمين من ولاية النيل الأزرق هم من الأطفال. وعليه فقد قامت تلك المنظمات بإعداد فضاءات/ مساحات صديقة للطفل في كلا المخيمين، بحيث يمكن للأطفال ممارسة اللعب فيها. ولقد أشارت تلك المنظمات إلى قلة عدد الفتيات اللواتي يأتين للعب مساءً في تلك المساحات، وذلك لانشغالهن مع أمهاتهن في جلب الماء. كما جرى فتح مدارس في المخيم، غير أن المنظمات الدولية غير الحكومية هناك قد ذكرت اضطرارها إلى القبول بمعايير أدنى من المعتاد في ما تقدمه من خدمات تعليمية، وذلك جراء التحديات التي واجهها المعلمون حينما اضطروا إلى التحول إلى التدريس بالإنجليزية بدلاً من العربية حسب المناهج المعتمدة في دولة جنوب السودان.

التواجد العسكري والتوتر على جانبي الحدود

لاحظ مندوبو منظمة العفو الدولية وجود عدد من الأفراد المسلحين في مخيم يبدا بمحافظة الوحدة، وفي إحدى مستوطنات اللاجئين العشوائية المعروفة باسم "خرطومباك" في ولاية أعالي النيل. وقالت المنظمات الدولية غير الحكومية لمنظمة العفو الدولية بأن تواجد المسلحين في مخيم يبدا أمر يتكرر بين الفينة والأخرى، ولكن ليس على نحو منتظم. كما شوهد جنود بزيهم الرسمي، ولكن دون أن يكونوا مسلحين، في مخيمي دورو وجمّام في ولاية أعالي النيل، حيث قيل لمندوبي منظمة العفو حينها أن أولئك الجنود كانوا بصدد زيارة عائلاتهم هناك.

وكان بعض الجنود الذين شاهدهم مندوبو منظمة العفو الدولية ينتمون إلى جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولكن من الصعب الاعتماد على زيهم الرسمي فقط للتيقن فيما إذا كانوا من جيش الحركة أم من فرع الشمال فيها. فلطالما ظل من الصعب التمييز بين جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان، وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال منذ أن أعلن جنوب السودان استقلاله، حيث يرتدي أفراد فرع الشمال زياً مشابهاً لزي الحركة يحمل علم دولة جنوب السودان، ويستخدمون الآليات والمركبات ذاتها. وعلاوة على ذلك، تنشط قوات الحركتين على طول المناطق الحدودية المتنازع عليها، وهي المناطق التي تعرضت لقصف جوي بشكل متكرر على أيدي القوات المسلحة السودانية منذ نشوب النزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وانفصال جنوب السودان في عام 2011.

وفي أبريل/ نيسان من العام الجاري، ونظراً للتصعيد في التوتر بين السودان ودولة جنوب السودان، والذي تضمن وقوع عمليات قصف عشوائية بالطائرات – وهو الأمر المحظور في إطار النزاعات الدولية والمحلية المسلحة – بادرت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية إلى التعبير عن بواعث قلقها حيال الآثار السلبية التي يجلبها القتال على مخيمي باريانغ ونيال. فكلا المخيمين يقعان على مقربة من عاصمة ولاية الوحدة، بينتيو، والتي تعرضت على نحو متكرر لقصف الطائرات السودانية من طراز أنتونوف وميغ أواسط شهر أبريل/ نيسان الماضي. ولقد شاهد مندوبو منظمة العفو الدولية وسمعوا هدير طائرات الأنتونوف والميغ محلقةً فوق مخيم نيال بتاريخ 14 أبريل/ نيسان 2012، في طريقها لقصف أهداف في بينتيو وما حولها. وعقب علميات القصف تلك، قام مسؤولون من دولة جنوب السودان بإغلاق الطريق المتجه من بينتيو شمالاً باتجاه نيال وباريانغ بشكل مؤقت، بحيث أضحى من الاستحالة بمكان أن يتمكن العاملون في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى من الوصول إلى المخيمين.

وقبيل وقوع ذلك، وبتاريخ 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 تحديداً، قصفت القوات المسلحة السودانية جواً ولاية الوحدة لتصيب منطقة يبدا بخمس قنابل. وأصابت قنبلتان المخيم مباشرة، وسقطت إحداهما بالقرب من المدرسة.[44] وعلاوة على القصف المباشر الذي تعرض له المخيم، فقد تأثر اللاجئون وموظفو المنظمات داخل المخيم

بشكل مباشر، وذلك بسماعهم لأصوات القصف والانفجارات جراء احتدام الاقتتال بين القوات المسلحة السودانية، وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقوات الحركة – فرع الشمال في قرية جاو الحدودية في ديسمبر/ كانون الأول 2011، وفبراير/ شباط 2012، وذلك لقرب مخيم يبدا من القرية. فلقد تعرضت قرية جاو إلى قصفٍ من القوات المسلحة السودانية يومي 9، و12 فبراير/ شباط باستخدام الطائرات من طراز الأنتونوف وسوخوي 25، فيما وردت تقارير تفيد باحتدام القتال يوم 26 فبراير/ سباط في محيط جاو.[45] ونتيجة لقرب مخيم يبدا من مناطق القتال، وجراء الخوف من تعرض المخيم للهجوم، قامت المنظمات الدولية غير الحكومية بإخلاء موظفيها من المنطقة مؤقتاً.[46]

وتعرضت "إلفوج"، وهي إحدى المحطات المؤقتة في ولاية أعالي النيل لعبور اللاجئين القادمين من ولاية النيل الأزرق، للقصف يوم 23 يناير/ كانون الثاني 2012، على أيدي القوات المسلحة السودانية حسب ما زُعم؛ ولقد تسبب القصف بجرح أحد الصبية، وإجبار اللاجئين والعاملين في منظمات الإغاثة على التفرق مهرولين هرباً.[47] وفي ديسمبر/ كانون الأول من عام 2011، قُصفت منطقتا القوفة الجديدة، ويافطه، وهي إحدى القرى الصغيرة القريبة منها في ولاية أعالي النيل، والتي يقطنها جنود جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان وعائلاتهم، وذلك رغم تعرضهما للقصف في السابق خلال أكتوبر/ تشرين الأول، ونوفمبر، تشرين الثاني من العام نفسه. كما وسبق وأن استُخدمت المنطقة كمحطة عبور للاجئين القادمين من ولاية النيل الأزرق، بمن فيهم أفراد من جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال. وبدت القرية خاوية على عروشها عقب نزوح سكانها عنها في أعقاب القصف الذي تعرضت له. وقال إيليا عمر، أحد سكان قرية القوفة الجديدة بأنه اضطُر وأطفاله الأربعة إلى الاختباء على عجل بين الشجيرات عندما سمعوا هدير طائرات الأنتونوف، وهو ما حصل على نحو متكرر حسب ما أكد لمنظمة العفو الدولية.

ولقد تمكنت منظمة العفو الدولية من تحديد ثلاثة مواقع مختلفة استهدفتها الضربات الجوية في القوفة الجديدة، بما في ذلك التعرف على قطع من الشظايا المعدنية والحفر التي خلفتها القنابل على ما يبدو، بالإضافة إلى معاينة مواقع قبور ضحايا الهجمات/ الغارات. وزُعم أن تلك القبور تعود لرجل وزوجته وطفلهما من كورموك في ولاية النيل الأزرق، ولثلاثة من جنود جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال الذين زُعم مقتلهم جراء الضربة الجوية التي وقعت صبيحة يوم 9 نوفمبر/ نشرين الثاني 2011.

إن تقلب الأوضاع على طول المناطق الحدودية، وتواجد الجماعات المسلحة في مخيمات اللاجئين، أو في محيطها يجعل اللاجئين والعاملين في المنظمات الدولية غير الحكومية، والأمم المتحدة، والمدنيين القاطنين في تلك المناطق في مواجهة خطر التعرض على نحو متكرر لهجمات واعتداءات القوات المسلحة السودانية، والقوات الموالية لها والتي تخوض القتال نيابةً عنها.

الاحتجاز غير المشروع

كما ورد آنفاً، فثمة إشكالية كبيرة تتعلق بوضع اللاجئين في مخيم يبدا، وموقف الأمم المتحدة القاضي بضرورة انتقال اللاجئين إلى مخيم نيال. ولقد استطاعت منظمة العفو الدولية أن توثق عدد من الحالات التي تعرض أصحابها إلى انتهاكات حقوقية نظراً لاعتقاد قيادة اللاجئين في مخيم يبدا أنهم لا يساندون موقفها بشكل كامل، وهو الموقف الداعي إلى بقاء جميع اللاجئين في مخيم يبدا، وعدم المغادرة إلى مخيم نيال.

ولقد احتُجز (إ. ت.) 44 يوماً اعتباراً من 25 يناير/ كانون الثاني 2012 في أماكن مختلفة داخل مخيم يبدا، وفي ولاية جنوب كردفان. ولم يحصل أبداً على توضيح للأسباب الكامنة وراء احتجازه, فيما يعتقد هو بأن احتجازه

لربما يكون مرتبطاً بانتقال بعض أفراد عائلته من مخيم يبدا إلى نظيره في باريانغ، وهو إجراء يناقض توجهات مجلس اللاجئين في يبدا بالطبع. ولقد وصل رفقة زوجته الأولى وأطفالهما إلى مخيم يبدا في أغسطس/ آب 2011، قبل أن يعود في نوفمبر/ تشرين الثاني إلى جنوب كردفان لإحضار زوجته الثانية وأطفالها إلى جنوب السودان. وعلم لدى عودته إلى مخيم يبدا بتاريخ 3 يناير/ كانون الثاني 2012، أن زوجته الأولى وأطفالها قد غادروا إلى مخيم باريانغ للاجئين جراء القتال العنيف الذي شهدته منطقة جاو المتنازع ليها، والواقعة بالقرب من مخيم يبدا.

وكان (إ. ت.) قد عاد إلى جنوب السودان مستقلاً إحدى الشاحنات التي ساعدته المفوضية السامية على تغطية نفقات استئجارها، مقابل قيامه بالمساهمة في نقل بعض الطلبة بين مخيمي يبدا وباريانغ. وبينما كان يعد العدة للانطلاق في رحلته الثانية إلى مخيم باريانغ، استقلت مجموعة من الأفراد الشاحنة زاعمين أنهم يرغبون في التوجه إلى باريانغ. فطلب سائق الشاحنة المساعدة من رجال الشرطة. ثم جاء أحدهم يرتدي زياً مدنياً، وأخبر السائق بأن يغادر؛ ولكنه اقتاد (إ.ت.) إلى ما وصفه على أنه أحد المراكز الاستخباراتية في "نوبة". وهناك فقد طُرحت عليه بعض الأسئلة حول انتقال أسرته إلى باريانغ، وسبب عدم التحاقه بها أيضاً. كما طرحوا عليه أسئلة تتعلق بخلفيته المهنية، وفيما إذا كان يتحدث الإنجليزية أم لا. كما سألوه عن سبب عمله مع "بيض البشرة"، وأخبروه بأنه يبدو وكأنه أحد الساسة. ومع تصاعد التوتر أثناء الاستجواب، تعرض (إ.ت.) للتهديد بالضرب إن هو فكر في رفع صوته.

وقام جندي مسلح حينها باقتياد (إ.ت.) إلى ما وصفه على أنه سجن في العراء يحيط به حرس مسلحون وسياج، ويبعد على مسافة ليست بالكبيرة عن موقع مخيم يبدا. وذكر بأنه شاهد 25 جندياً واثنين من المدنيين محتجزين جميعاً هناك، ولقد جرى احتجازه هو مدة ثلاثة أيام في عين المكان. وسمع آسروهم في إحدى المرات بأن ممثلي إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية هم في طريقهم إلى موقع السجن، فما كان منهم إلا أن سارعوا بالزج به وبثلاثة من السجناء الآخرين بسلاسلهم في أحد الأكواخ القش المعروفة باسم (تُكُل)[48]، وأُمروا بأن يلتزموا الصمت. وتمكن راوي الحادثة السجين من سماع مندوبي المنظمة الدولية وهم يسألون عنه هو تحديداً، غير أن الحرس أنكروا وجوده بحوزتهم.

وعند الساعة الحادية عشرة من مساء ذلك اليوم، فُكت سلاسل (إ.ت.)، ولكن ظلت يداه مقيدتين خلف ظهره. وجرى نقله عقب ذلك في إحدى المركبات إلى تابانيا بالقرب من جاو بولاية جنوب كردفان، حيث جرى احتجازه في إحدى الحاويات المعدنية مدة 24 يوماً. ولم يخضع للاستجواب أبداً طوال تلك الفترة. ومن ثم تمكن أحد أقاربه العاملين مع جيش الحركة – فرع الشمال من معرفة مكان احتجازه، وبادر إلى طرح قضيته على مسامع أحد قادة الحركة المحليين ليجري نقله عقب ذلك إلى مكتب الإدارة المحلية في تابانيا حيث احتُجز مدة 17 يوماً إضافية هناك. ولقد دأب المسؤولون طيلة فترة احتجازه على إخباره بأنهم ليس لديهم أدنى فكرة عن سبب احتجازه. ولقد روى قصته لمنظمة العفو الدولية قائلاً:

"لم تكن لديهم (أي مكتب الإدارة المحلية) أدنى فكرة عن السبب وراء احتجازي. وقالوا بأن بعض الجنود قد أوصلوني إلى المكتب قبل أن يغادروا من فورهم، دون أية إيضاحات من طرفهم. وحتى عندما جرى إطلاق سراحي، فلم يكن بوسع أي كان أن يعطيني تفسيراً لأسباب احتجازي."

وعقب إطلاق سراحه، عاد (إ.ت.) إلى يبدا، وطالب رئيس مجلس اللاجئين توضيح الأسباب وراء اعتقاله، فقيل له أنها كانت مجرد غلطة. ومن ثم قام هو وعائلته بمغادرة المخيم بعد أسبوع قاصدين مخيم نيال.

وفي أوساط شهر يناير/ كانون الثاني من العام الحالي، تعرض أحد اللاجئين من ولاية جنوب كردفان، واسمه ألفرد علي، إلى الاختطاف أثناء تواجده في مخيم باريانغ. وأخبر أحد شهود العيان منظمة العفو الدولية بأن مجموعة قوامها سبعة من الجنود المسلحين التابعين لجيش الحركة – فرع الشمال (ثلاثة منهم بزيهم الرسمي، فيما ارتدى الأربعة الباقون ملابس مدنية)، اقتحمت المخيم وأجبروا ألفرد علي على الصعود في مركبة نصف نقل (بيك أب)، والتي انطلقت شمالاً باتجاه مخيم ييدا. وقبيل تعرضه للاختطاف بفترة وجيزة، كان ألفرد علي منهمكاً في مساعدة إحدى مجموعات اللاجئين الجدد القادمين إلى المخيم. وعند عودته إلى خيمته، اصطحبه الجنود؛ وسُمع ألفرد علي يصرخ طالباً النجدة "ساعدوني رجاءً". فركض شاهد العيان باتجاهه، غير أن جنود جيش الحركة – فرع الشمال قاموا بتصويب فوهات بنادقهم مباشرة باتجاه الشاهد كي لا يجرؤ على التقدم نحوهم.

وعمل ألفرد علي، البالغ من العمر 40 عاماً، والذي كان يقيم في مخيم بارايانغ، كمترجم مع إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية. وسبق له وأن خدم كجندي في صفوف قوات جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان إبان النزاع الداخلي المسلح في السودان، ولكنه غادر صفوف القوات كي يتابع تعليمه في كينيا. وقبيل فراره إلى جنوب السودان في يونيو/ حزيران 2011، كان ألفرد علي يعمل مع إحدى منظمات الإغاثة الإنسانية في كادوغلي بجنوب كردفان. ولقد جرى إبلاغ الأمم المتحدة والسلطات في دولة جنوب السودان بواقعة اختطاف ألفرد علي، حيث زعم الطرفان بذلهما الجهود والمحاولات للعثور عليه. ولا يزال مكان تواجده غير معلوم حتى الساعة.

ولقد أخبر (م.ت.) منظمة العفو الدولية بأن أحد "الجنود" العاملين في نقطة الشرطة المحلية الموجودة داخل مخيم ييدا قام باستدعائه رفقة لاجئيْن آخريْن من المخيم يوم 16 ديسمبر/ كانون الإول 2011. وأوضح (م.ت.) بأن الاستدعاء صادر عن "شرطة مجتمع اللاجئين" المشكلة من أفراد يقطنون المخيم. ولدى وصول الثلاثة إلى نقطة الشرطة، قيل لهم بأنهم سوف يُوضعون قيد الحجز، وبالفعل فقد احتُجزوا في أحد مباني المخيم تحت حراسة مسلحين. وسُمح لأفراد عائلاتهم بإحضار الطعام لهم. وقام أحد الجنود باستجواب (م.ت.) بشكل دوري، سائلاً إياه فيما إذا سبق له وأن قال بأنه يتعين على سكان المخيم الرحيل عنه. فأجاب (م.ت.) بالنفي، ليجري احتجازه مدة يومين ونصف اليوم. وأما الرجلين الآخريْن فقد زُعم احتجازهما مدة سبعة وعشرة أيام على التوالي. ولقد انتقل (م.ت.) منذ الإفراج عنه إلى مخيم نيال رفقة أسرته.

ولقد سمعت منظمة العفو الدولية بشكل متكرر عن "شرطة مجتمع اللاجئين" العاملة داخل مخيم ييدا للاجئين، حيث يُزعم بأن عناصرها يتعاملون مع قوات أمنية أخرى، وخصوصاً جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال، وجيش الحركة الشعبية، وشرطة دولة جنوب السودان. وأما زعيم مجلس اللاجئين، حسين أنغولبولا، فقد أخبر منظمة العفو الدولية بأن مجلس اللاجئين في ييدا لديه شبكة تضم ما يقرب من 60 "متطوعاً لتوفير الحماية" حسب زعمه، وأنهم يساعدون في فرض سيادة القانون وحفظ النظام العام داخل المخيم. كما وذكر حسين بأن المتطوعون يتعاونون مع شرطة جنوب السودان، وأنهم تلقوا تدريباً بهذا الشأن على أيدي إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية.[49] وصرح مضيقاً بأنه في حال ارتكاب أحد اللاجئين المقيمين في المخيم لجريمةٍ ما، فيتم تسليمه حينها إلى قائد المجموعة (البوما) في المخيم.

ولقد استلمت منظمة العفو الدولية المزيد من التقارير التي تفيد بوجود أماكن احتجاز سرية أو غير رسمية، من قبيل تلك التي وصفها كل من (إ.ت.) و(م.ت.)، غير أن المنظمة لم تتمكن من زيارة إحداها في مخيم ييدا.

التجنيد القسري

تلقّت منظمة العفو الدولية تقارير تتحدث عن قيام جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال بتجنيد

قسري للاجئين المقيمين في المخيمات داخل ولاية أعالي النيل. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقق من وجود ممارسة ممنهجة في تجنيد اللاجئين قسراً في تلك المخيمات، غير أنه قد تناهى إلى علم المنظمة وجود حالات من التجنيد القسري، وذلك حسب روايات أفرادٍ ممن جرى تجنيدهم، أو ممن لهم أقارب جرى تجنيدهم قسراً. وتود منظمة العفو الدولية أن تستذكر في هذا المقام بأن تجنيد الأطفال ممن هم دون سن الثامنة عشرة في صفوف القوات المسلحة الوطنية، أو استخدامهم في المشاركة الفاعلة في الأعمال العدائية والهجمات يُعتبر بمثابة جريمة حرب.

وأما (ع.ك.أ.) ابن الرابعة والعشرين، وأحد المتطوعين المحليين من ولاية النيل الأزرق في مخيم جمّام للاجئين، فقد روى قصته لمنظمة العفو الدولية على النحو الآتي:"

"كنت في طريق عودتي من السوق إلى القرية حينما استوقفني ستة من الجنود، الذين نادوني وقالو "هيا بنا نذهب". فرافقتهم كوني لم أكن أعلم السبب وراء دعوتهم لي. وعدت معهم إلى السوق، وقاموا باصطحابي إلى التقاطع المؤدي إلى إلفوج. واتضح أنني أعرف أحد المسؤولين عنهم، وحاولت أن أوضح لهم أنني بحاجة إلى العودة إلى المجتمع المحلي كونهم يحتاجون مساعدتي هناك. فقام أحدهم، والذي كان على معرفة بي من قبل، بالسماح لي بالمغادرة. وقام الجنود بدعوتي مرة أخرى الأسبوع الماضي (أي بتاريخ 19 مارس/ آذار 2012)."

لقد استطاع (ع.ك.أ.) أن يقنع عناصر جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال بعدم اصطحابه معهم، نظراً لدوره في مساعدة مجتمع اللاجئين.

وأخبر (أ.م.) البالغ من العمر 26، منظمة العفو الدولية كيف قام عناصر جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال باقتياد أخيه من مخيم جمّام للاجئين:

"اقتيد أخي إلى إلفوج للانضمام إلى خطوط القتال الأمامية على الجبهة. وأمضى عشرة أيام في التدريب قبل أن يتمكن من الفرار. وكانوا قد اقتادوه أواخر يناير/ كانون الثاني، أو أوائل فبراير/ شباط عند الساعة السابعة صباحاً أثناء نومه. فلقد فتحوا الباب، واقتادوه ببساطة. ولم يعاود أخي الانضمام إليهم، ولكنه لا يشعر بأنه حر في تصرفاته أيضاً. فهو يذهب بعيداً في الصباح، ويعود في الليل لأنه يخافهم."

ولقد استلمت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بأن قادة مجتمع اللاجئين في جمام قد أقروا بوجود ممارسة التجنيد القسري خلال شهر فبراير/ شباط، وبأنه قد طُلب من المفوضية السامية أن تحول دون استمرار مثل ذلك النشاط. ولكن، وبعد مضي فترة وجيزة على إقرار قادة اللاجئين بوجود تلك الممارسة، استُدعي القادة إلى اجتماع مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال في إلفوج، ليدحض القادة بعدها تلك المزاعم المتعلقة بالتجنيد القسري على أنها مجرد إشاعات.

بواعث القلق المتعلقة بسلامة الفتيات والشابات

تواجه الفتيات والشابات القاطنات في المجمعات المخصصة لإقامة اللاجئات غير المصحوبات أعلى مستويات انعدام الأمن في مخيم بيدا للاجئين. ولقد وصفت جميع الفتيات والشابات اللواتي أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهن تفاصيل ما يلاقينه من تحرش، ومؤكدات في الوقت نفسه على أن الليل هو الفترة التي تخلق لهن عظيم المخاوف على وجه الخصوص. ومما يفاقم شعور الفتيات بانعدام الأمن هو عدم توافر مرافق صحية آمنة تكفل

لهن العناية بنظافتهن الشخصية بشكل آمن يراعي خصوصياتهن. فلا توجد في المخيم مراحيض أو مرافق استحمام خاصة بالإناث في المجمع الواقع وسط ميخم بيدا؛ بل إنهن يُضطررن إلى الاستحمام ليلاً وعلى شكل أزواج، ويطلبن الإذن من الجيران لاستعمال دورات المياه الخاصة بهم، وهو طلب لا يلقى القبول في جميع المناسبات.

وتقص سماح جمعة (17 عاماً)، القادمة من كورونغو، معاناتها على مسامع منظمة العفو الدولية قائلةً:

"نفتقر إلى توافر المراحيض أو دورات المياه في مخيم بيدا، ناهيك عن غياب غرف الاستحمام، والصفائح المعدنية (الجركنات) لجلب المياه، وعدم وجود أحواض الاستحمام، والمواد المدرسية والقرطاسية، والزي المدرسي. ونُضطر إلى استعمال مراحيض الآخرين، والاستحمام ليلاً اثنتين اثنتين بالقرب من غرفتنا. وثمة سُكارى، ونخشى أن يقوموا بأفعال سيئة من قبيل الضرب والاغتصاب والشجار (معنا). حتى إن السكارى يدخلون المجمع ليلاً، ولا يغادرون إلا حينما نبادرهم بالصراخ. وذات مرة دخل أحد الثملين غرفتنا حاملاً سكيناً ومسدساً صغيراً. فتركناه داخل الغرفة، واندفعنا إلى خارجها صارخات بأعلى الصوت."

وأخبرت حليمة أحمد منظمة العفو الدولية بالتالي:

"نشعر بالخوف دوماً أثناء الليل. فغالباً ما يقترب الرجال والفتية منا ويضايقوننا أو يتحرشون بنا. ويقوم عناصر الأمن بطردهم بعيداً عنا في بعض الأحيان. وفي إحدى المرات، وعند منتصف الليل تحديداً، تمكن أحد الرجال من التسلل خفيةً إلى غرفتنا. وأمسك بي؛ فما كان مني إلا أن بدأت بالصراخ، وجاء أفراد الشرطة مهرولين. فهرب الرجل مسرعاً. ولا تسهر الشرطة على حراسة مهاجعنا، ولا حتى تقوم بتسيير دوريات بالقرب من مجمع إقامتنا. ولكن، إذا ما تمكنا من رفع أصواتنا عالياً بالصراخ، فسوف يأتون بسرعة كبيرة."

وتنبع بواعث القلق الجمة المرتبطة بتوفير الحماية للفتيات غير المصحوبات بذويهن من غياب الإرشادات الفنية، أو الممارسات المثلى التي يُفترض بالمفوضية السامية أو إحدى المنظمات غير الحكومية الشريكة لها أن توفرها في مجال تأمين أماكن إيواء آمنة ومناسبة للفئات المستضعفة، أو الأكثر عرضة للخطر[50]. ولقد جرى تحديد أوجه النقص تلك، ووضعت المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مخيم بيدا خططاً للتخفيف من حدة تدهور الأمن وصعوبة الظروف المعيشية التي تواجهها الفتيات غير المصحوبات بذويهن. وتتضمن تلك الخطط إمكانية تجميع الفتيات الأكبر سناً ليعشن وحدهن في مجمع مخصص لهن، وإعداد الترتيبات لإلحاق الفتيات الأصغر سناً بعائلات بديلة في المخيم. غير أنه يتعين الآن على الفتيات أن يقمن بالتصدي لمسألة انعدام الأمن على عاتقهن إلى أن يحين موعد تنفيذ تلك الخطط.

وأما في مخيم دورو للاجئين، فيعتري المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة هناك الكثير من القلق حيال ما يرد من مزاعم حول وقوع حالات اغتصاب وتحرش جنسي بالنساء والفتيات ليلاً بالقرب من نقاط الحصول على الماء. ولقد جرى بلورة تدابير تهدف إلى التخفيف من درجة حدوث تلك المخاطر من قبيل وضع برنامج رصد ومراقبة، وافتتاح عيادة صحية، وتحسين الإضاءة، غير أنه لمّا يكن قد جرى الشروع بتنفيذها بعد أثناء زيارة منظمة العفو الدولية للمنطقة.

خلاصة وتوصيات

يستمر النزاع المسلح الدائر بين حكومة السودان وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في التأثير سلباً على حياة مئات الآلاف من المدنيين في السودان. وكنتيجة مباشرة للقتال وما تبعه من نقص كميات الغذاء، اضطُر ما يزيد على مائة ألف لاجئ إلى الفرار نحو ولايتي الوحدة، وأعالي النيل في دولة جنوب السودان المجاورة. ونظراً للطبيعة المتقلبة والمتوترة للأوضاع على الحدود الفاصلة بين البلدين، وغياب البنية التحتية الأساسية داخل مخيمات اللاجئين في جنوب السودان وفي محيطها، يواجه اللاجئون تحديات إنسانية، ويظلون عرضة لخطر انتهاك حقوقهم.

ومنذ يونيو/ حزيران 2011، مُنعت المنظمات الإنسانية من الدخول دون عوائق إلى المناطق التي تضررت جراء النزاع المسلح في ولايتي جنوب كردفان، والنيل الأزرق، الأمر الذي أعاق بشكل كبير الجهود الرامية إلى توفير المساعدة للمدنيين. وعلى نحو مؤلم، فلم تكن الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، وخصوصاً مجلس الأمن، ومجلس الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن كافية لإقناع حكومة السودان بضرورة السماح للمنظمات الإغاثية والإنسانية بالدخول إلى تلك المناطق. فلقد عاب البطء تحرك مجلس الأمن في التصدي لبواعث القلق الملحة هذه، فبادر إلى الدعوة إلى عدم اعتراض سبيل وصول المساعدات الإنسانية بتاريخ 16 فبراير/ شباط 2012،[51] وذلك عقب مرور ثمانية أشهر كاملة على منع وصول المساعدات إلى جنوب كردفان. ومنذ انتهاء تفويض بعثة الأمم المتحدة إلى السودان (أونميس) في 9 يوليو/ تموز 2011، فلم يعد مراقبو حقوق الإنسان قادرين على الوصول بحرية إلى المناطق المتضررة جراء النزاع المسلح، وعليه فلم يعد بالإمكان القيام بتقدير الحجم الكامل للآثار المترتبة على غياب المساعدات الإنسانية، والانتهاكات الحقوقية والخروقات التي ترتكبها أطراف النزاع كافة.[52]

وفي ضوء النتائج التي توصل إليها التقرير الحالي، تود منظمة العفو الدولية أن تتقدم بالتوصيات التالية:

التوصيات المقدمة إلى حكومة السودان:

- وقف جميع الانتهاكات لأحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ولايتي جنوب كردفان، والنيل الأزرق، وبخاصة القصف الجوي العشوائي للمناطق المدنية في كلتا الولايتين، وفي دولة جنوب السودان؛

- اتخاذ جميع التدابير الاحتياطية الممكنة أثناء شن الهجمات من أجل حماية المدنيين، بما في ذلك تحذير المدنيين من احتمال وجود هجمات وشيكة؛

- الشروع في إجراء تحقيقات ناجزة ومحايدة بأسرع وقت ممكن للوقوف على تفاصيل جميع انتهاكات القانونين الإنساني الدولي، والدولي لحقوق الإنسان، ومحاسبة المسؤولين مسؤولية جنائية أمام محاكم مدنية اعتيادية في إطار محاكمات عادلة، ودون اللجوء إلى تطبيق عقوبة الإعدام؛

- السماح لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها وغيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية بالوصول فوراً ودونما عائق إلى جميع مناطق جنوب كردفان والنيل الأزرق في سبيل توفير المساعدات للمدنيين المتضررين جراء النزاع المسلح، بما في ذلك السماح بدخول المواد الغذائية، وتوفير الخدمات الصحية، وغيرها من المساعدات المخصصة لحالات الطوارئ؛

- السماح فوراً للمراقبين الحقوقيين الدوليين، وبخاصة مراقبي الأمم المتحدة، بالدخول إلى جميع مناطق ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق؛

- المبادرة بأسرع وقت ممكن إلى الانضمام إلى نظام روما الأساسي المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والمصادقة على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة أو القاسية.

التوصيات المقدمة إلى جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال:

- اتخاذ تدابير ملموسة لضمان احترام مقاتليها للقانون الإنساني الدولي، وإحجامهم بشكل خاص وإلى أقصى درجة ممكنة عن اتخاذ قواعد عسكرية وغيرها من الأهداف العسكرية داخل المناطق المدنية الآهلة بالسكان أو بالقرب منها، وبخاصة مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم؛

- وقف العناصر من الخدمة في حال الاشتباه بارتكابهم لانتهاكات لأحكام القانون الإنساني الدولي؛ وعلاوة على ذلك، فينبغي عرضهم على محاكم مدنية توفر الضمانات الأساسية المطلوبة من حيث استقلاليتها وحياديتها، وضمان احترامها لمعايير المحاكمات العادلة، ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام؛

- إطلاق سراح جميع الأشخاص المُحتجزين تعسفاً، أو أولئك المحتجزين لممارستهم السلمية لحقوقهم، وبخاصة الذين يعارضون منهم التجنيد في صفوف جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال؛

- احترام حرية اللاجئين في الحركة والتنقل، وخصوصاً أولئك منهم الراغبين في الانتقال إلى مواقع أخرى مخصصة للاجئين تكون بعيدة عن المناطق الواقعة بالقرب من الحدود مع السودان.

التوصيات المقدمة إلى حكومة جنوب السودان:

- ضمان الحفاظ على الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين، بما في ذلك دعم الجهود الرامية إلى ضمان وجود المخيمات والمستوطنات في مواقع آمنة، وتراعي البعد الإنساني، وبحيث تكون على مسافة معقولة من الحدود، وتولي زمام إدارة فرض سيادة القانون وحفظ النظام العام فيها، والحيلولة دون استخدام الأسلحة داخل مخيمات اللاجئين، ونزع سلاح العناصر المسلحة، وتحديد هوية المقاتلين والتعريف بهم، وعزلهم عن باقي اللاجئين؛

- والتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين من أجل ضمان القيام بمهام حفظ الأمن وضبط الأنشطة الأمنية في مخيم ييدا، وغيره من مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم في جنوب السودان على أيدي هيئات تُمنح صلاحيات في إطار من الشفافية والمساءلة، على أن تؤسس تلك الهيئات بموجب القانون، وأن يعمل منتسبوها بطريقة تراعي الامتثال الكامل للمعايير الدولية المنصوص عليها في مجال حقوق الإنسان؛

- ضمان انتقاء مواقع القواعد العسكرية وغيرها من الأهداف العسكرية بما في ذلك مراكز التدريب العسكري في أماكن تكون بعيدة عن المناطق المدنية الآهلة بالسكان، وبما فيها مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم؛

- ضمان توفير الحد الأدنى من خدمات المياه، والصرف الصحي، والصحة العامة، والغذاء، والتعليم للجميع، والسعي إلى الحصول على المساعدة والتعاون الدوليين في تحقيق ذلك إذا اقتضى الأمر. منح الأولوية للمجموعات الأكثر تهميشاً وضعفاً وخصوصاً اللاجئين في جنوب السودان، وذلك لدى قيام الحكومة ببذل جهودها كافة، وعند

قيامها بتخصيص الموارد لإنجاز تلك الجهود.

التوصيات المقدمة إلى كل من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وبعثة الأمم المتحدة إلى جنوب السودان، والمنظمات الدولية غير الحكومية:

- يتعين على كل من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وبعثة الأمم المتحدة إلى جنوب السودان، والمنظمات الدولية غير الحكومية تسريع الجهود الرامية إلى إعداد مخيمات اللاجئين في جنوب السودان استعداداً لقدوم موسم الأمطار، بما في ذلك تأمين كميات من الأغذية مقدماً، وضمان توفير كميات كافية من الماء، ووضع التدابير اللازمة من أجل توفير الحماية للمجموعات المستضعفة والمهمشة وخصوصاً النساء والفتيات؛

- وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) والمنظمات الإنسانية الدولية، يتيعن على المفوضية السامية لشؤون اللاجئين المبادرة وبشكل عاجل إلى تعزيز آليات إعداد البرامج التعليمية المتوفرة في مخيمي يبدا وباريانغ، بما في ذلك توفير التمويل الكافي لتغطية نفقات الأبنية المدرسية، والمعلمين والمعلمات، والكتب الدراسية/ المقررات، والمواد المدرسية والقرطاسية؛

- ويتعين على المفوضية السامية القيام من فورها بتنفيذ أو توفير هيكلية أو بنية محددة لإدارة مخيم يبدا وتنسيق عملياته، مع الاستمرار في تشجيع اللاجئين على الانتقال إلى مواقع مناسبة على نحو أكبر تقع على مسافة معقولة من الحدود مع السودان؛

- ويتعين على كل من بعثة الأمم المتحدة إلى جنوب السودان، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين العمل مع حكومة دولة جنوب السودان من أجل ضمان القيام بمهام حفظ الأمن وضبط الأنشطة الأمنية في مخيم يبدا، وغيره من مواقع اللاجئين في جنوب السودان على أيدي هيئات تُمنح صلاحيات في إطار من الشفافية والمساءلة، على أن تؤسس تلك الهيئات بموجب القانون، وأن يعمل منتسبوها بطريقة تراعي الامتثال الكامل للمعايير الدولية المنصوص عليها في مجال حقوق الإنسان

التوصيات المقدمة إلى مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن:

- المطالبة بالوقف الفوري لعمليات القصف الجوي العشوائية، وغيرها من أشكال انتهاك أحكام القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكبها حكومة السودان في ولايتي جنوب كردفان، والنيل الأزرق؛

- مطالبة حكومة السودان بأن تسمح للمنظمات الإنسانية والمراقبين الحقوقيين الدوليين المستقلين بالدخول فوراً ودونما قيد أوشرط إلى كلتا الولايتين؛

- القيام بتحقيق مستقل في المزاعم المتعلقة بالانتهاكات لأحكام القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وضروب الإساءة التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع المسلح في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق منذ يونيو/ حزيران 2011؛

- تعليق جميع العمليات الدولية لنقل الأسلحة المتوجهة إلى حكومة السودان، وذلك للحيلولة دون ارتكاب المزيد من الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وفي غيرها من مناطق السودان، وخصوصاً دارفور، ومنع حيازة الأطراف الأخرى في النزاعات لتلك الأسلحة؛

- القيام وبشكل فوري بتوسيع نطاق الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على واردات الأسلحة إلى دارفور كي يشمل جميع أنحاء السودان، وذلك في سبيل الحيلولة دون وصول كميات الأسلحة وغيرها من التجهيزات إلى أطراف النزاع كافة في دارفور، وكذلك من أجل الحيلولة دون انتشار الأسلحة التقليدية في جنوب كردفان والنيل الأزرق، والتي تُستخدم في ارتكاب انتهاكات لأحكام القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

- تعزيز جهود التفاوض بشأن التوصل إلى معاهدة فعالة تُعنى بالاتجار بالأسلحة، وبحيث تتضمن تلك المعاهدة ما يلي:

- معايير حقوقية رصينة تفرض على الحكومات منع نقل كميات الأسلحة التقليدية في حال توافر مخاطر جدية باحتمال استعمالها في ارتكاب أو تيسير وقوع انتهاكات خطيرة لأحكام القانون الإنساني الدوليين والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

- نطاق شامل يحيط بكافة أنواع التجارة والعمليات الدولية في مجال نقل الأسلحة والذخائر والعتاد والمعدات والقطع والتكنولوجيا المصاحبة، والمستخدمة جميعها في العمليات العسكرية، وعمليات إنفاذ القانون، وعلى أن تشمل أيضاً جميع عمليات السمسرة، والنقل والخدمات المالية المرتبطة بنقل تلك الأسلحة وذخائرها وعتادها؛

- آليات رصينة تُعنى بتنفيذ بنود المعاهدة وإنفاذها، وخصوصاً استحداث أنظمة وطنية لمنح التراخيص، وأخرى تُعنى بالتحقق من طبيعة استعمال الشحنات عقب وصولها إلى وجهتها، والأخذ بآلية تتحلى بالشفافية تقوم الدول بموجبها برفع تقارير سنوية حول عمليات نقل السلاح التي تمت في مناطق اختصاص وأراضي كل منها.

الهوامش

[1] الجيش الشعبي لتحرير السودان – فرع الشمال هو الجناح المسلح للحركة الشعبية لتحرير السودان – فرع الشمال، وهي جماعة معارضة مسلحة في ولايتي كردفان والنيل الأزرق اللتين كانتا موالیتين للحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان، قبل استقلال جنوب السودان في 9 يوليو/تموز 2011.

[2] نشرة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 23-29 إبريل/نيسان 2012؛ يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/OCHA%20Sudan%20Weekly%20Humanitarian%20Bulletin%2016%20-%2022%20April%202012.pdf

[3] المناطق التي أعلنت حالة الطوارئ فيها تشمل تالودي، وأبو جبيهة، وكيلاك، والبرام، والتدامون، والليري، ومريم، والسلام، والدباب، والهيبان بولاية كردفان؛ والجبلين، والسلام بولاية النيل الأبيض؛ والدالي ومزموم بولاية سنار.

[4] دستور جمهورية السودان الانتقالي لعام 2005، الباب 14، يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: http://www.pclrs.org/downloads/bills/Constitutional%20Law/Sudan%20National%20Constitution%202005.pdf

[5] لمزيد من المعلومات حول الصراع في أبيي، انظر تقرير منظمة العفو الدولية المعنون: السودان – جنوب السودان: الدمار والخراب في أبيي (*AFR 54/041/2011*). ديسمبر/كانون الأول 2001، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: http://www.amnesty.org/en/library/info/AFR54/041/2011/en

[6] لمزيد من المعلومات، انظر أمر المحكمة الجنائية الدولية بالقبض على أحمد هارون، 27 إبريل/نيسان؛ يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي:http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc279813.PDF

[7] مجموعة الأزمات الدولية، تحذير من خطر اندلاع صراع: وقف انتشار الحرب الأهلية الجديدة في السودان؛ 26 سبتمبر/أيلول 2011، يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: http://www.crisisgroup.org/en/publication-type/alerts/2011/sudan-26sept11.aspx

[8] السودان: المدنيون في جنوب كردفان يصفون أهوال الغارات الجوية (AFR 54/028/2011)؛ يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي:
https://www.amnesty.org/en/library/info/AFR54/028/2011/en

[9] انظر مثلاً:
http://www.amnesty.org/en/library/asset/ACT30/011/2008/en/19ea0e74-8329-11dd-8e5e-43ea85d15a69/act300112008en.pdf

[10] انظر مجلة "جينز"، الأسلحة التي يتم إطلاقها من الجو، العدد 54-2009.

[11] انظر الميزان العسكري لعام 2010، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، الذي يدرج ما يلي: مقاتلات الهجوم البري: 10 مقاتلات سو-25 فروغفوت (روسية الصنع)؛ 6 مقاتلات شينيانغ جيه-6 (صينية الصنع)؛ 15 إيه-5 فانتان؛ 21 ميغ-29 إس إي؛ 2 ميغ-29يو بي فولكرم؛ 3 ميغ-23 بي إن؛ 10 إف-7 (ميغ-21)؛ وطائرات النقل: 1 آن-26 كيرل (معدلة للقصف)؛ 4 سي-130إتش هركيوليز؛ 3 دي إتش سي-5 دي بفالو؛ 2 واي-8؛ 1آن-30 كلانك؛ 1آن-74 تي كيه-200/300؛

1 فولكون 20 (في أي بي)؛ 1 فولوكون 50 (في أي بي)؛ 1 فوكر 27 (في أي بي).

[12] انظر الفقرات من 81 إلى 83 من تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة رقم S/2011/111؛ ولمعرفة السنوات المعنية، انظر الموقع:
http://unhq-appspub-01.un.org/UNODA/UN_REGISTER.nsf

[13] قدم الاتحاد الروسي معلومات عن توريد هذه المروحيات المقاتلة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وللاطلاع على مزيد من المراجع، انظر الموقع:
http://unhq-appspub-01.un.org/UNODA/UN_REGISTER.nsfSee
كما تتضمن الفقرات من 85 إلى 88 من تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة رقم S/2011/111 بعض التفاصيل عن تصدير هذه المروحيات.

[14] تظهر صورة فوتوغرافية التقطت في مطار سانت بطرسبرغ بالاتحاد الروسي في مايو/أيار 2011، مروحية مسلحة جديدة من طراز إم أي-24 تحمل العلامات المميزة لسلاح الجو السوداني (رقم "949"، وهو الرقم التسلسلي التالي في سلسلة أرقام مروحيات سلاح الجو السوداني التي شوهدت في السودان)، ويبدو أنها كانت في انتظار تصديرها للسودان. وكان تقرير لجنة خبراء الأمم المتحدة الذين يحققون في تنفيذ حظر توريد الأسلحة المفروض على إقليم دارفور قد أفاد من قبل أن شركة روسية تقدم خدمات الصيانة لأسطول من المروحيات المهاجمة من طراز إم أي-17 وإم أي-24، وأن أفراد الجيش السوداني قد تلقوا تدريباً في مركز التدريب الخاص بالقتال والتحويل التابع لسلاح الجو الروسي في تورجوك بروسيا باعتبارهم طيارين لمروحيات إم أي-24.

[15] خلال عامي 2008 و2009، زودت الصين السودان بمدافع من العيار الكبير، ومدافع هاويتسر، ومدافع هاون (ذاتية الدفع وغير ذاتية الدفع) تبلغ قيمتها 23,773,782 دولاراً، فضلاً عن دبابات ومصفحات قتالية أخرى تبلغ قيمتها الإجمالية 10,967,538 دولاراً، وأسلحة نارية عسكرية تبلغ قيمتها 1,824,186 دولاراً، بما في ذلك المدافع الرشاشة، والبنادق الهجومية، والأسلحة النارية القتالية، حسبما أفادت البيانات التي قدمها السودان لقاعدة البيانات الإحصائية للسلع التجارية بالأمم المتحدة "يو إن كومتريد" بشأن وارداته من الأسلحة، وفقاً لشفرة النظام المتوافق رقم 930190.

[16] "السودان: لا نهاية للعنف في دارفور: استمرار توريد الأسلحة بالرغم من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان"، منظمة العفو الدولية، فبراير/شباط 2012، رقم الوثيقة: AFR 54/007/2012

[17] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 15، الاحتياطات الواجبة أثناء الهجمات؛ يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي:
http://www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule15

[18] تم تحريك دعوى جنائية ضد بشرى قمر حسين رحمة بموجب المواد 50، و51، و53، و63، و64، و65، و66 من القانون الجنائي.

[19] مجلس الأمن يدعو إلى الوقف الفوري للقتال بين السودان وجنوب السودان، واستئناف المفاوضات، تم تبني القرار 2046 (2012) بالإجماع، 2 مايو/أيار 2012، متوفر على
https://www.un.org/News/Press/docs/2012/sc10632.doc.htm

[20] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الأسبوعية الخاصة بالشؤون الإنسانية في السودان، 30 إبريل -6 مايو، متوفرة على:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_3948.pdf

[21] ذكرت لجنة المساعدات الإنسانية التابعة لحكومة السودان أنه منذ يونيو/حزيران 2011 تم نزوح ما يربو على 146 ألف شخص في جنوب كردفان في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وقدرت السلطات المحلية من الحركة الشعبية لتحرير السودان –الشمال، التي تسيطر على مناطق جنوب كردفان، قدرت أنه في يناير/كانون الثاني، كان ثمة 420 ألف نازح داخلياً. وهناك حوالي 100 ألف نازح داخلياً في ولاية النيل الأزرق.

[22] المفوضية العليا للاجئين، زيادة الضغط على الأرض والمياه بسبب دخول المزيد من اللاجئين إلى جنوب السودان، 1 يونيو/حزيران، متوفر على http://www.unhcr.org/4fc8b5409.html

[23] مقابلة مع حسين أنغولبولا، رئيس مجلس مخيم يبدا للاجئين، 13 أبريل/ نيسان 2012.

[24] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، "على معدٍ خاوية: مطالبة اللاجئين السودانيين بمغادرة المواقع الحدودية غير الآمنة" 30 ديسمبر/ كانون الأول 2011، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/search?page=search&docid=4f719a059&query=yida http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/search?page=search&docid=4efdaa946&query=yida، "وانعدام أمن الحدود يزيد من المخاوف بشأن سلامة اللاجئين في يبدا بجنوب السودان" 27 مارس/ آذار 2012، والمتوفر عبر الرابط التالي:

[25] انفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة بوضع اللاجئين (1969)، المادة الثانية، والتي يمكن الاطلاع على نسخة منها عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://www.africa-union.org/Official_documents/Treaties_%20Conventions_%20Protocols/Refugee_Convention.pdf

[26] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، "مجموعة الأفكار الرئيسية التي تتضمن الخلاصات والاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة التنفيذية" العدد 82، المجلد 18، 1997، (الاستنتاجات الخاصة بالضمانات الوقائية المعنية بطلب اللجوء) ص 26، و27، والمتوفرة على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.unhcr.org/3d4ab3ff2.html

[27] مقابلة مع موظفي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين العاملين في مخيمي باريانغ ويبدا للاجئين، بتاريخ 16 أبريل 2012.

[28] مقابلة مع حسين ألغونبولا، رئيس مجلس اللاجئين في مخيم يبدا، بتاريخ 13 أبريل 2012.

[29] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، "اللاجئون السودانيون يواجهون تحديات متعاظمة مع تزايد الأعداد التي يتدفقون بها" ملخص إعلامي، 11 مايو 2012، والمتوفر للاطلاع عبر الرابط التالي: http://www.unhcr.org/4facf5899.html

[30] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، وبروتوكول عام 1967 الملحق بها، والمتوفرة للاطلاع عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://www.unhcr.org/3b66c2aa10.html

[31] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، "مجموعة الأفكار الرئيسية التي تتضمن الخلاصات والاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة التنفيذية" 2011، ص 199، والمتوفرة على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.unhcr.org/3d4ab3ff2.html

[32] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، "مجموعة الأفكار الرئيسية التي تتضمن الخلاصات والاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة التنفيذية" 2011، ص 290، والمتوفرة على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.unhcr.org/3d4ab3ff2.html

[33] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، "مجموعة الأفكار الرئيسية التي تتضمن الخلاصات والاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة التنفيذية" 2011، ص 292، والمتوفرة على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.unhcr.org/3d4ab3ff2.html

[34] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، "مجموعة الأفكار الرئيسية التي تتضمن الخلاصات والاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة التنفيذية" 2011، ص 292، والمتوفرة على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.unhcr.org/3d4ab3ff2.html

[35] تبلغ حصة الفرد الواحد من الماء 20 لتراً في اليوم حسب المعايير المعتمدة في هذا المجال. ولمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع

على طبعة عام 2011 من دليل "سفير": الميثاق الإنساني والحدود الدنيا المقبولة في مجال الاستجابة والإغاثة الإنسانية، ص 98، والمتوفر على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.sphereproject.org/handbook

[36] تقرير منظمة أوكسفام بعنوان "نفاذ الخيارات المتاحة أمام 37 ألف لاجىء في مخيم جمّام للاجئين في دولة جنوب السودان" 26 أبريل 2012، والمتوفر على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.oxfam.org.uk/media-centre/press-releases/2012/04/options-running-out-for-37000-refugees

[37] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، "اللاجئون السودانيون يواجهون تعاظم التحديات مع تزايد تدفقهم" ملخص إعلامي/ 11 مايو 2012، والمتوفر على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.unhcr.org/4facf5899.html

[38] تقرير منظمة أطباء بلا حدود، "جنوب السودان: لا مكان لإيواء 30 ألف لاجئ جديد" 4 يونيو 2012، والمتوفر عبر الرابط التالي: http://www.msf.org/msf/articles/2012/06/south-sudan-nowhere-to-settle-for-30000-new-refugees.cfm

[39] دليل "سفير"طبعة عام 2011، (الميثاق الإنساني ومعايير الحد الأدنى في مجال الاستجابة الإنسانية)، ص 181، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://www.sphereproject.org/handbook/

[40] أورد هذه الأرقام رئيس لجنة التعليم في مجلس لاجئي مخيم يبدا، ومدير المدرسة للمرحلة الأساسية، خلال اللقاء بهما بتاريخ 18 أبريل 2012.

[41] في يونيو 2012، أخطرت المفوضية السامية منظمةَ العفو الدولية أنه، ومنذ زيارة المنظمة الأخيرة للمنطقة في أبريل 2012، قامت المفوضية بتأمين 100 غلاف بلاستيكي و800 عمود لتغطية أماكن التعلم المؤقتة، وأن صندوق الأمم المتحدة لطفولة (اليونيسيف) قد وفرا حزم ترفيهية ومواد مدرسية مخصصة للاستعمال في حالات الطوارئ.

[42] وردت هذه الأرقام خلال اجتماع المنظمة مع رئيس لجنة التعليم بمجلس لاجئي مخيم يبدا، 15 أبريل 2012.

[43] لدى زيارتهم مخيم باريانغ بتاريخ 17 أبريل/ نيسان 2012، أخبر مسؤولو المخيم مندوبي منظمة العفو الدولية بأن هناك 1888 طالب في المخيم من بين 1973 شخصاً هو إجمالي عدد المقيمين في المخيم، فثمة 85 شخصاً من غير الطلبة هم في الواقع مجرد عابرين في طريقهم نحو مخيم نيال.

[44] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تدين الهجمات التي استهدفت مخيم اللاجئين في جنوب السودان، 11 نوفمبر 2011، ويمكن الاطلاع على نسخة من البيان عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/search?page=search&docid=4ebd2f5d6&query=yida

[45] أُخلي موظفو منظمة "ساماريتانز بيرس" بتاريخ 4 ديمسبر/ كانون الأول 2011 جراء القتال الدائر في جاو. غير أن المنظمة أعادت طواقمها يوم 6 ديسمبر، فيما أخلت منظمات غير حكومية أخرى موظفيها لفترات أطول جراء بواعث القلق الأمنية في المنطقة. ويمكن الاطلاع على البيان الصادر عن منظمة "ساماريتانز بيرس" حول الواقعة يوم 4 ديسمبر على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.samaritans-purse.org.uk/article/1325/fighting-near-yida

[46] http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full%20Report_630.pdf

[47] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "السودان: النشرة الإنسانية الأسبوعية" العدد 23-29 يناير 2012، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_3445.pdf

[48] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "السودان: النشرة الإنسانية الأسبوعية" العدد 23-29 يناير 2012، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_3445.pdf

[49] في يونيو 2012، صرحت المفوصية السامية لشؤون اللاجئين أنها بدأت برنامجاً تدريبياً بالتعاون مع شرطة مجتمع

اللاجئين في مخيم يبدا من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان، مضيفةً بأن منتسبي جهاز الشرطة في جنوب السودان العاملين في يبدا يتلقون التدريب أيضاً في مجال حقوق الإنسان.

[50] اللجنة الدولية للإنقاذ، "أحوال النساء والفتيات في مخيم يبدا للاجئين بجنوب السودان: تقييم سريع في مجالي الصحة الإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي" مخيم يبدا للاجئين في ولاية الوحدة بدولة جنوب السودان، فبراير 2012، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://southsudanprotectioncluster.org/wp-content/uploads/2012/03/IRC_RHGBV_Assessment_SouthSudan.pdf

[51] البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن حول ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان، 14 فبراير/ شباط 2012، والمتوفر عبر الرابط الإلكتروني التالي: http://www.un.org/News/Press/docs//2012/sc10543.doc.htm

[52] التقرير الدوري الثالث عشر الصادر عن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان حول أوضاع حقوق الإنسان في السودان: تقرير أولي حول انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في ولاية جنوب كردفان خلال الفترة ما بين 5، و30 يونيو/ حزيران 2011، والصادر في أغسطس/ آب 2011. ويوثق التقرير روايات حول عمليات قتل غير مشروع، وإحداث تدمير جماعي هائل، ونهب ممتلكات المدنيين، وغيرها من الحوادث التي من شأنها أن ترقى إلى مصاف ارتكاب جرائم حرب، وأخرى ضد الإنسانية.

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما الذي بيدك أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخطرة التي تقوِّض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة. ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكراهية.

- انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.
- قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نُسمع العالم أصواتنا.

أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تُقبل التبرعات بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

يُرجى تقييده على بطاقة: ☐ Visa ☐ Mastercard

رقم ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐

تاريخ الانتهاء

التوقيع

يُرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك (انظر www.amnesty.org/en/worldwide-sites لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).
وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:
Amnesty International, International Secretariat,
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

www.amnesty.org

أريد أن أساعد

«يمكننا الفرار من القنابل، ولكن لا يمكننا الفرار من الجوع»

اللاجئون السودانيون في جنوب السودان

عشرات الآلاف من اللاجئين الذين فرُّوا من غائلة الجوع وانتهاكات حقوق الإنسان والخوف من عمليات القصف الجوي العشوائي على المناطق المتأثرة بالنزاع من جنوب كردفان والنيل الأزرق، ما زالوا يواجهون الصعوبات وانتهاكات حقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين بجنوب السودان. إن الأوضاع تستمر في التدهور، وتزداد أعداد الأشخاص الذين يصلون إلى المخيمات، حيث يقترب موسم الأمطار ويتعذَّر السير على الطرقات.

إن القتال الذي نشب بين القوات المسلحة السودانية وجماعة المعارضة المسلحة المعروفة باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان – قطاع الشمال» أرغم أكثر من 30,000 شخص على الفرار من جنوب كردفان طلباً للجوء في مخيمات ييدا ونيل وباريانغ للاجئين في ولاية الوحدة، بينما يعيش ما يربو على 90,000 شخص من ولاية النيل الأزرق في مخيمي دورو وجمام في ولاية أعالي النيل. وقد منعت الحكومة السودانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان – قطاع الشمال، الأمر الذي يحرم السكان من الحصول على المساعدات.

يركز هذا التقرير على أوضاع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية التي يواجهها اللاجئون، ومنها بواعث القلق بشأن الحماية من العنف الجنسي وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان، ونقص الغذاء والماء، والحصول على التعليم، وتواجد عناصر مسلحة في المخيمات، والاعتقال غير القانوني وحبس اللاجئين. وتزداد الأوضاع تعقيداً بسبب عدم البت في صفة مخيم ييدا للاجئين الذي لم يُعترف به رسمياً من قبل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بسبب بواعث القلق التي تقول إنه قريب جداً من الحدود غير الثابتة بين السودان وجنوب السودان. ومع تصاعد التوتر بين السودان وجنوب السودان، فإن تلبية احتياجات اللاجئين أمر أساسي ويشكِّل أولوية ملحَّة.

amnesty.org

رقم الوثيقة: Index: AFR 65/001/2012 Arabic
يونيو/حزيران May 2012

منظمة العفو الدولية